ISSN 2070-6987

تقرير

مشاورة الخبراء بشأن الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع

روما، 30 نوفمبر/تشرين الثاني – 3 ديسمبر/كانون الأول 2009

يمكن طلب مطبوعات المنظمة من:

Copies of FAO publications can be requested from:
Sales and Marketing Group
Office of Knowledge Exchange, Research and Extension
Food and Agriculture Organization
of the United Nations
E-mail: publications-sales@fao.org
Fax: +39 06 57053360
Web site: www.fao.org/icatalog/inter-e.htm

تقرير مشاورة الخبراء بشأن الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع

روما، 30 نوفمبر/تشرين الثاني – 3 ديسمبر/كانون الأول 2009

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، 2010

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.
تمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ISBN 978-92-5-606602-2

جميع حقوق الطبع محفوظة. وإنّ منظمة الأغذية والزراعة تشجّع نسخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في هذا المطبوع. ويجوز عند الطلب استخدامه مجاناً لغير الأغراض التجارية. وقد يتوجّب دفع رسوم مالية لقاء نسخه بغرض إعادة بيعه أو لأغراض تجارية أخرى، بما في ذلك للأغراض التعليمية. وتقدم طلبات الحصول على إذن بنسخ أو نشر منتجات المنظمة المحميّة بموجب حقوق الطبع وغيرها من استفسارات عن الحقوق والتراخيص بالكتابة على عنوان البريد الإلكتروني: copyright@fao.org أو إلى:

Chief
Publishing Policy and Support Branch
Office of Knowledge Exchange, Research and Extension
FAO
Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy

© FAO 2010

إعداد هذه الوثيقة

هذا هو تقرير مشاورة الخبراء بشأن الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع، بصيغتها المعتمدة في 3 ديسمبر/كانون الأول 2009 في روما، إيطاليا.

منظمة الأغذية والزراعة.
تقرير مشاورة الخبراء بشأن الخطوط التوجيهية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع. روما، 30 نوفمبر/تشرين الثاني - 3 ديسمبر/كانون الأول 2009.
تقرير المنظمة عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم 934. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 2010. 42 صفحة.

ملخص

تتضمن هذه الوثيقة تقرير مشاورة الخبراء بشأن الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع، التي عُقدت في روما، إيطاليا، من 30 نوفمبر/تشرين الثاني حتى 3 ديسمبر/كانون الأول 2009. وقد عقدت مشاورة الخبراء لاستعراض مسوَّدة أوَّلية للخطوط التوجيهية الدولية بناءً على طلب لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثامنة والعشرين لعام 2009. واعتمدت مشاورة الخبراء مسودة نص يتضمن الخطوط التوجيهية الدولية سيحال إلى مشاورة فنية لاستعراضه ووضعه في صيغته النهائية.

واستندت مشاورة الخبراء في عملها إلى نص أوَّلي أعدته المنظمة. واستضافت المنظمة مشاورة الخبراء وموَّلتها حكومة النرويج والبرنامج العادي للمنظمة.

المحتويات

الصفحة

إعداد هذه الوثيقة iii
ملخص iii
افتتاح الاجتماع وترتيبات الدورة 1
انتخاب الرئيس 1
اعتماد جدول أعمال الدورة وترتيباتها 1
استعراض أهداف مشاورة الخبراء 1
استعراض الوثائق 2
استعراض الخطوط التوجيهية الدولية 2
التوصيات 2
مسائل أخرى 3
اعتماد التقرير 3

المرفقات

ألف - جدول الأعمال 4
باء - قائمة بأسماء المشاركين 5
جيم - قائمة الوثائق 7
دال - البيان الافتتاحي 8
هاء - مسودة الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع 10

افتتاح الاجتماع وترتيبات الدورة

1 - عقدت مشاورة الخبراء بشأن الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة المصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع في روما، من 30 نوفمبر/تشرين الثاني حتى 3 ديسمبر/كانون الأول 2009.

2 - وحضر المشاورة 14 خبيراً بصفتهم الشخصية واختصاصي واحد. ويتضمن المرفق باء قائمة بأسماء الخبراء والاختصاصيين وأعضاء الأمانة. ويتضمن المرفق جيم الوثائق التي عرضت على المشاورة.

3 - واستضافت منظمة الأغذية والزراعة مشاورة الخبراء ومولتها حكومة النرويج والبرنامج العادي للمنظمة.

4 - ورحَّب السيد Ichiro Nomura، المدير العام المساعد لشؤون إدارة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة، بالمشاركين وعرض الهدف الذي تنشده مشاورة الخبراء، مذكراً بقرارات وتوصيات لجنة مصايد الأسماك في المنظمة والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الصيد العرضي والمصيد المرتجع. وأوجز السيد Nomura أعمال المشاورة وأعرب للمشاركين عن تمنياته الطيبة لهم في مساعيهم. ويتضمن المرفق دال البيان الافتتاحي الذي ألقاه السيد Nomura.

5 - وأعلن السيد Francis Chopin، الأمين الفني، افتتاح المشاورة ورحب بالمشاركين، وأطلعهم على العملية الشاملة لوضع الخطوط التوجيهية الدولية، ولفت الانتباه إلى إمكانية عرض الوثيقة على الدورة التاسعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك.

انتخاب الرئيس

6 - انتخب السيد Derek Staples رئيساً لمشاورة الخبراء.

اعتماد جدول أعمال الدورة وترتيباتها

7 - يتضمن المرفق ألف جدول الأعمال الذي وافق عليه المشاركون بعد اقتراح تغييرات طفيفة عليه.

استعراض أهداف مشاورة الخبراء

8 - استعرض السيد Francis Chopin أهداف مشاورة الخبراء والعملية التي ستوضع من خلالها الخطوط التوجيهية الدولية. وذكّر المشاركين بأن التقرير سيعرض على مشاورة فنية في أواخر عام 2010.

استعراض الوثائق

9 - قدَّم السيد Petri Suuronen لمحة عامة عن النص الأوَّلي للخطوط التوجيهية الدولية وكيفية تجميعه.

استعراض الخطوط التوجيهية الدولية

10 - عرضت المشاورة النص الأوَّلي للخطوط التوجيهية الدولية وناقشت هيكله العام. وركز ذلك على الحاجة إلى خطوط توجيهية عملية وسهلة الاستعمال لمساعدة الدول والمنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك على تلبية الأهداف التي حددتها لجنة مصايد الأسماك والجمعية العامة للأمم المتحدة.

11 - واستعرضت المشاورة النص الأوَّلي ووضعت مشروع نص يتضمن الخطوط التوجيهية الدولية. ويتضمن المرفق هاء مشروع النص بصيغته التي اعتمدها المشاركون.

التوصيات

12 - طلبت مشاورة الخبراء من المشاورة الفنية النظر في قيمة وضع خطة عمل دولية للمنظمة بشأن إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع لتنفيذ الأحكام والتدابير الواردة في الخطوط التوجيهية.

13 - وأوصت مشاورة الخبراء بأن تنظر المنظمة في إعداد وثيقة إعلامية عن التدابير المعمول بها حالياً لإدارة الصيد العرضي لعرضها على المشاورة الفنية.

14 - ولاحظت مشاورة الخبراء أن الإجراءات التالية ينبغي اتخاذها لتحسين إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع:

تحديد كمية الصيد العرضي والمصيد المرتجع

- جمع الأرقام العالمية المتعلقة بالصيد العرضي والمصيد المرتجع.
- تتبع حالة الصيد العرضي والمصيد المرتجع لرصد فعالية تدابير الإدارة في كل مصيد من مصايد الأسماك على حدة و/أو كل مسألة على حدة.

تحديد أفضل الممارسات

- إعداد وصف شامل للتدابير المستخدمة حالياً في الحد من الصيد العرضي والمصيد المرتجع (بما في ذلك فعالية تلك التدابير، ودواعي تطبيقها، وقياس تكاليفها وفوائدها الاقتصادية/الاجتماعية).
- إنشاء ورعاية مكتبة إلكترونية لتدابير إدارة الصيد العرضي.
- وضع قوائم بالمشاكل والحالات المرتبطة بإدارة الصيد العرضي التي لا توجد لها أي حلول حالياً.

تيسير الوصول إلى المعلومات والدعم الفني

- إنشاء جماعة خبراء "إلكترونية" لتقديم الدعم وتحديث المعلومات عن أفضل الممارسات.
- تعزيز الشراكة وبناء القدرات من خلال المنتديات الإقليمية و/أو الدولية (مثل جماعة العمل المشتركة بين المنظمة والمجلس الدولي لاستكشاف البحار).
- المساعدة الفنية للبلدان النامية في تنفيذ الخطوط التوجيهية.

تقديم التوجيه في جمع البيانات

- عقد حلقة عمل لوصف وتقييم وتبسيط وتقديم التوجيه بشأن أساليب القياس الكمي للصيد العرضي وتقديره في مختلف أنواع المصايد.
- توحيد و/أو تحسين توصيف أساليب وأدوات تحديد العوامل المؤثرة على الصيد العرضي.

الاتصال بقطاع مصايد الأسماك والجمهور

- تعميق الوعي بمسائل الصيد العرضي والمصيد المرتجع بين صيادي الأسماك وعامة الجمهور من خلال وسائط الإعلام الرئيسية.
- إعداد نسخة مبسَّطة من الخطوط التوجيهية الدولية والإرشادات بشأن أفضل الممارسات لاستخدامها في قطاع صيد الأسماك.
- الاشتراك مع المنظمات الدولية في تقدير ومكافأة أفضل ممارسات إدارة الصيد العرضي.

15 - وعلى ضوء أهمية خسائر ما قبل المصيد والصيد غير المقصود وعدم تناولها في الخطوط التوجيهية الدولية، طلبت مشاورة الخبراء أيضاً من المنظمة أن توجه انتباه لجنة مصايد الأسماك إلى الحاجة إلى مواصلة التصدي لتلك الآثار المهمة على صيد الأسماك.

16 - وسوف تتولى المنظمة إجراء جميع أعمال التحرير غير الفنية قبل نشر مشروع النص.

مسائل أخرى

أحيطت مشاورة الخبراء علماً بأن نسخة معدَّلة من الوثيقة المرجعية (EC: IGBMRD/2009/Inf.5) *المتطلبات الدنيا لفعالية رصد الصيد العرضي والمصيد المرتجع والإبلاغ عنهما)* قد حلت محل النسخة التي كانت قد أُعدت ووزِّعت قبل الاجتماع.

اعتماد التقرير

وافقت مشاورة الخبراء على التقرير في 3 ديسمبر/كانون الأول 2009.

المرفق ألف

جدول الأعمال

1 - انتخاب الرئيس واعتماد جدول الأعمال
2 - عرض عام لعملية مشاورة الخبراء (الأمانة)
3 - استعراض المعلومات الأساسية
4 - استعراض مناقشة المائدة المستديرة بشأن مشروع الخطوط التوجيهية
5 - استعراض مناقشات جماعة العمل بشأن مشروع الخطوط التوجيهية وصياغتها
6 - التوصيات
7 - اعتماد التقرير

المرفق باء

قائمة بأسماء المشاركين

الرئيس

Derek Staples
Fishery Consultant
105 Beelong Street,
Macleay Island, QLD 4184
E-mail: derekstap@gmail.com
Telephone: + 61 7 34094461
Mobile: + 61 408 076746

الخبراء

Lisa Borges
Directorate-General
for Fisheries and Maritime Affairs
European Commission
J-79 02/76 – 1049 Rue Joseph II,
Jozef II-straat 79 Brussels, Belgium
E-mail: lisa.borges@ec.europa.eu
Telephone: + 32 2 299 6265
Fax: + 32 2 299 4802

Zhou Ying Qi
Professor
Shanghai Ocean University
China Fisheries Development
Strategy Study Center
334 Jungong Rd,
Shanghai 200090, P.R. China
E-mail: yqzhou@shou.edu.cn
Telephone: + 8621-61900307
Fax: + 8621-61900307

Jake Rice
National Senior Ecosystem Sciences Advisor
Ecosystem Science Directorate
Fisheries and Oceans Canada
200 Kent Street, 12th Floor,
Ottawa, Ontario K1A 0E6
E-mail: Jake.Rice@dfo-mpo.gc.ca
Telephone: + 613 990 0288
Fax: + 613 954 0807

Tatsuro Matsuoka
Professor, Dr Fish. Sci.
Faculty of Fisheries, Kagoshima University
Shimoarata 4-50-20,
Kagoshima, Japan
E-mail: matsuoka@fish.kagoshima-u-ac.jp
Telephone: + 099 286 4241
Fax: + 099 286 4015

Haider Ali Murad
Assistant Under Secretary
Deputy Director General for Fish Resources
Public Authority of Agriculture Affairs and
Fish Resources
PO Box 21422, Safat 13075, Kuwait
E-mail: drhmurad@yahoo.com;
drhmurad@paaf.gov.kw
Telephone: + 965 22254100; 965 66470017
Mobile: + 965 66470017
Fax: + 965 222544103

Miguel Angel Cisneros
Director
Instituto Nacional de la Pesca
Pitágoras, No. 1320 Col. Santa Cruz,
Atoyac, C.P. 03310
Deleg. Benito Juárez, México D.F.
E-mail:
miguel.cisnero@inapesca.sagarpa.gob.mx
Telephone: + 5255 36268424
Fax: + 5255 36268421

Moses Maurihungirire
Director Resource Management
Ministry of Fisheries and Marine Resources
Private Bag 13355,
Windhoek, Namibia
E-mail: mmaurihungirire@mfmr.gov.na;
mmaurihungirire@gmail.com
Telephone: + 264 61 205 3114;
Mobile: + 264 81 129 3145
Fax: + 264 61 220 558

John Willy Valdemarsen
Consultant
Sandviksboder 1c, 5035 Bergen
TRG Eco Harvesting As
Fjordalléen 16, P O Box 1423, Vika,
NO 00115 Oslo, Norway
E-mail: jwv@ms-trygg.com
Mobile: + 47 46 94 00 89

Jonathan Dickson
Chief, Capture Fisheries Division
Bureau of Fisheries and Aquatic Resources
PCA Annex Bldg. Elliptical Road Diliman,
1100, Quezon City, Philippines
E-mail: jod_bfar@yahoo.com
Telephone: + 632 929 4296
Mobile: + 0917 858 8404
Fax: + 632 929 4296

William Karp
Deputy Director for Science and Research
Alaska Fisheries Science Center
7600 Sand Point Way, Northeast
Seattle, Washington 98115

E-mail: bill.karp@noaa.gov
Telephone: + 1 206 526 4000
Fax: + 1 206 526 4004

Martin Hall
Head, Tuna-Dolphin Program, Ph.D.
Inter.-American Tropical Tuna Commission
8604 La Jolla Shores Dr.
La Jolla, CA 92037-1508,
United States of America
E-mail: mhall@iattc.org
Telephone: + 1 858 546 7044
Fax: + 1 858 546 7133

Robin Davies
Interim Leader, Bycatch Initiative
WWF International
Species & Marine Programmes
Avenue du Mont-Blanc
1196, Gland, Switzerland
E-mail: rdavies@wwfint.org
Telephone: + 41 22 364 9111
Direct: + 41 22 364 9010
Mobile: + 41 79 611 2635
Fax: + 41 22 364 0526

Gunnstein Bakke
Senior Legal Adviser Development Section
Directorate of Fisheries
Postboks 185, Sentrum
5804 Bergen, Norway
E-mail: bakke@fiskeridir.no
Telephone: + 47 991 05 452
Fax: + 47 55 23 8090

خبراء الأمانة

Richard Ferro
Suilven, Beaconhill Road,
Milltimber, Aberdeen, UK, AB13 0JR,
United Kingdom
Tel: +44 (0) 1224 861715
E-mail: theferrofamily@lineone.net

أمانة المنظمة

Francis Chopin
Senior Fishery Industry Officer
Fishing Technology Service (FIIT)
FAO
Viale delle Terme di Caracalla
00153, Rome, Italy
E-mail: Francis.Chopin@fao.org
Telephone: + 39 06 57055257
Mobile: +39 348 7619737
Fax: + 39 06-57055188
Petri Suuronen
Fishery Industry Officer
Fishing Technology Service (FIIT)
FAO
Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy
E-mail: Petri.Suuronen@fao.org
Telephone: + 39 06-57055153
Fax: +39 06 57055188

Blaise Kuemlangan
Legal Officer
Development Law Service
FAO Legal Office
E- mail: blaise.kuemlangan@fao.org
Telephone: + 39 06 570 54080
Fax: + 39 06 570 54408

Simon Funge-Smith
Senior Fishery Officer
FAO Regional Office for Asia and the Pacific
Maliwan Mansion, 39 Phra Atit Road,
Bangkok 10200, Thailand
E-mail: simon.fungesmith@fao.org
Telephone: + 66 2 697 4149
Mobile: +66 84 120 1021
Fax: + 66 2 697 4445

Ye Yimin
Senior Fishery Resources Officer FIMF
FAO, Viale delle Terme di Caracala
00153, Rome, Italy
E-mail: Yimin.Ye@fao.org
Telephone: + 39 06 57054592

Steve Kennelly
Chief Scientist, Primary Industries,
Director, Cronulla Fisheries Research Centre
of Excellence, Industry & Investment NSW
202 Nicholson Parade, PO Box 21, Cronulla,
NSW 2230, Australia
E-mail: steve.kennelly@industry.nsw.gov.au
Telephone: + 61 2 9527 8532
Mobile: + 0418 290 960
Fax: + 61 2 9527 8513

María Eugenia Escobar
Secretary FIRO
FAO, Viale delle Terme di Caracalla
00153, Rome, Italy
E-mail: mariaeugenia.escobar@fao.or
Telephone: + 39 06 5705 3736
Fax: + 39 06 57055188

المرفق جيم

قائمة الوثائق

EC:IGBMRD /2009/1	جدول الأعمال
EC:IGBMRD /2009/2	نشرة أعلامية
EC:IGBMRD /2009/3	النص الأوَّلي – *الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع*
EC:IGBMRD /2009/Inf.1	قائمة الوثائق
EC:IGBMRD /2009/Inf.2	قائمة المشاركين
EC:IGBMRD /2009/Inf.3	*أمثلة لتعاريف الصيد العرضي والمصيد المرتجع*
EC:IGBMRD /2009/Inf.4	*نظام حظر المصيد المرتجع*
EC:IGBMRD /2009/Inf.5	*المتطلبات الدنيا لفعالية رصد الصيد العرضي والمصيد المرتجع والإبلاغ عنهما*
EC:IGBMRD /2009/Inf.6	*المصيد المرتجع في مصايد الأسماك البحرية العالمية* FTP 470

المرفق دال

البيان الافتتاحي الذي ألقاه السيد Ichiro Nomura
المدير العام المساعد، لشؤون إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
منظمة الأغذية والزراعة
روما، إيطاليا

السادة المندوبون والأصدقاء والزملاء الموقرون:

يسرني، بالنيابة عن السيد جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، أن أرحِّب بكم في هذه المشاورة لإعداد نص بعنوان "مشروع الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع".

لقد تابعت عن كثب الاستعدادات التي اتخذت من أجل عقد هذا الاجتماع، ويسرني أن منظمة الأغذية والزراعة استطاعت الجمع بين هذه المجموعة المتميزة. وكما تعلمون فإن كل خبير حاضر بيننا اليوم بصفته الشخصية قد اختير نظراً لما يتمتع به من خبرات مهنية وجغرافية فريدة سيفيد بها المشاورة.

واسمحوا لي أن انتقل إلى القضايا الجوهرية المعروضة على مشاورة الخبراء. إننا جميعاً ندرك أن مسألة الصيد العرضي والمصيد المرتجع لا تطرح معضلة واحدة، بل الكثير من المعضلات، أمام مصايد الأسماك ومن يعتمدون على مواردها كمصدر للغذاء والدخل والعيش. ولئن كان المصيد المرتجع مفهوماً نسبياً ويعترف العالم بأنه هدر للموارد فإن مصطلح الصيد العرضي والكثير من المصطلحات المتصلة به لا يمكن توصيفها بنفس القدر من السهولة. ويمكنكم، تبعاً لاختصاصاتكم وقدرتكم على الإقناع، تعريف الصيد العرضي بأنه مصيد غير مقصود أو غير مستعمل أو غير ملائم أو غير مبرَّر. وإلى أن نستطيع، وما لم نستطع، تحديد وتبرير كافة المصادر المهمة لنفوق الأسماك بسبب الصيد فلن نكون في وضع يمكننا من كفالة استغلال مصايد الأسماك استغلالاً رشيداً وبطريقة نحافظ بها على بقائها لفترات طويلة باستخدام نهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك.

ولهذا السبب، قبل غيره، عقدت لجنة مصايد الأسماك العزم على التصدي لمسألة إدارة الصيد العرضي والحد من الصيد المرتجع. وطلبت اللجنة من المنظمة خلال دورتها الثامنة والعشرين في مارس/آذار 2009 وضع خطوط توجيهية دولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع من خلال عملية مشاورة الخبراء والمشاورة الفنية.

والغرض الرئيسي من مشاورة الخبراء هو وضع مشروع نص للخطوط التوجيهية الدولية بناءً على طلب لجنة مصايد الأسماك. ولتسهيل هذه المهمة، أعدت الأمانة مسودة أولى كنقطة بداية وكأساس للمناقشة.

وفيما يتعلق بالعمل الذي يجري خلال هذا الأسبوع، من المتوقع أن يقوم المشاركون في هذه المشاورة باستعراض منظم ومنهجي لهيكل النص وشكله ومحتواه.

وإنني أناشدكم أن تبذلوا في هذه المساعي كل جهد ممكن لضمان ألاّ يكون مشروع النص الذي ستعده مشاورة الخبراء شديد التعقيد وأن يكون عملياً في تنفيذه وشاملاً لجميع مصايد الأسماك وكافة الجهات المختصة.

ويجب ألاّ يفوتنا أن الذين سيستعملون هذه الخطوط التوجيهية ومن سيكون عليهم الامتثال لمقتضياتها ليسوا من رجال القانون أو المحامين الذين يترافعون في المحاكم.

ونحن ندرك أنه ليس أمامكم متسع كبير من الوقت لإنجاز هذا العمل. ومع ذلك، فقد سبق للمنظمة العمل مع العديد منكم، وأعلم أنكم معتادون على العمل في ظل القيود الزمنية المتشددة. ولذلك فإنني على ثقة من أنكم ستستطيعون تحقيق الهدف المحدد لمشاورة الخبراء.

وأود أيضاً أن أشير بإيجاز إلى أن تقرير الاجتماع، تماشياً مع ممارسات منظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بمشاورات الخبراء المماثلة، سيكون إدارياً في جوهره وسيرفق به مشروع نص الخطوط التوجيهية الفنية حتى يكون المدير العام على علم بالمسائل المطروحة للمناقشة.

وأخيراً، وليس آخراً، أود أن أشيد بالدعم المالي الذي قدمته حكومة النرويج لهذا الاجتماع.

وأتمنى لكم اجتماعاً مثمراً وناجحاً ووقتا طيبا تتمكنون فيه من مشاهدة هذه المدينة الجميلة.

وشكراً لكم على حُسن إصغائكم

Ichiro Nomura

المرفق هاء

مشروع الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع

الديباجة

1 - تدعو مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المشار إليها فيما يلي بعبارة "المدونة") إلى الاستخدام المستدام للنُظم الإيكولوجية المائية وتقضي بتوجيه الاعتبار الواجب للبيئة في أثناء الصيد. كما تشجع المدونة الحفاظ على التنوع البيولوجي للنُظم الإيكولوجية وحمايته وصونه عن طريق الحد قدر المستطاع من آثار مصايد الأسماك على الأنواع غير المستهدفة والنظام بشكل عام. على أنه بالرغم من تصديق جميع الدول الأعضاء في المنظمة على المدونة في عام 1995 فإن هناك قلقاً متزايداً إزاء المخاطر التي يشكلها الإفراط في الصيد العرضي وفرط المصيد المرتجع في تهديد استدامة الكثير من مصايد الأسماك في المدى البعيد، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الأمن الغذائي، والتأثير سلباً على سُبل معيشة الملايين من الصيادين وعمال الصيد الذين يعتمدون على الموارد السمكية. كما ينطوي الصيد العرضي والمصيد المرتجع على آثار مهمة أوسع على ديناميات النُظم الإيكولوجية وتنوعها البيولوجي.

2 - ووجَّهت الجمعية العامة للأمم المتحدة نداءات لاتخاذ إجراءات بشأن الصيد العرضي والمصيد المرتجع. وحثَّت في دورتها الثالثة والستين الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك والمنظمات الدولية المعنية الأخرى على تقليص أو إنهاء الصيد العرضي والمصيد بمعدات الصيد المفقودة أو المتروكة، والمصيد المرتجع، والفاقد بعد الصيد، فضلاً عن دعم الدراسات والبحوث التي تحد من الصيد العرضي من صغار الأسماك أو تقضي عليه. كما شجع القرار A/RES/63/112 الدول على النظر في وضع معايير للحد من المصيد المرتجع أو القضاء عليه، من قبيل وضع خطة عمل دولية لكي تنظر فيها منظمة الأغذية والزراعة في الدورة الثامنة والعشرين للجنة مصايد الأسماك التابعة لها[1].

3 - وشملت الجهود التي سبق للمنظمة اتخاذها للتصدي لتلك المسائل وضع خطط عمل دولية بشأن الطيور البحرية وأسماك القرش[2] وخطوط توجيهية للحد من نفوق السلاحف البحرية في عمليات الصيد[3]. ومع ذلك، فما زالت هناك مشاكل تتعلق بازدياد الصيد العرضي والمصيد المرتجع غير المرغوب فيه وغير المبلغ عنه في كثير من الأحيان في كثير من مصايد الأسماك في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك صيد الأنواع المهمة إيكولوجياً وصغار الأنواع القيمة اقتصادياً. ويتعذر تحديد مجموع كميات الصيد العرضي العالمي بسبب نقص المعلومات وتباين طريقة تعريفه في كل بلد. على أن تقديرات المنظمة في عام 2004 أشارات إلى أن كميات المصيد العالمي المرتجع من الأسماك (مجموعة ثانوية من الصيد العرضي في إطار أي تعريف) بلغت ما يقرب من 7 ملايين طن[4]. على أنه من المهم أيضاً بحث مسائل أخرى غير الكميات الفعلية للصيد العرضي والمصيد المرتجع، من قبيل نفوق الأنواع النادرة أو المعرَّضة للانقراض، والآثار الاجتماعية الاقتصادية لاستخدام الصيد العرضي بدلاً من تقليصه.

---

[1] A/RES/63/112 – استدامة مصايد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام 1995 لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والصكوك ذات الصلة.

[2] خطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة، وخطة العمل الدولية لصيانة أسماك القرش وإدارتها، وخطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد، روما، منظمة الأغذية والزراعة. 1999. 18 صفحة.

[3] منظمة الأغذية والزراعة. 2009. *الخطوط التوجيهية للحد من نفوق السلاحف البحرية في عمليات الصيد*.روما، منظمة الأغذية والزراعة، 128 صفحة، صدرت باللغة الإنكليزية فقط.

[4] Kelleher, K.، المصيد المرتجع في المصايد البحرية العالمية، تحديث منظمة الأغذية والزراعة. الورقة الفنية عن مصايد الأسماك رقم 470. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 2005. 137 صفحة.

4 - وقدَّمت المنظمة في الدورة الثامنة والعشرين للجنة مصايد الأسماك لعام 2009 تقريراً عن الصيد العرضي والمصيد المرتجع وكررت تأكيد قلقها من أن ما يحدث في مصايد الأسماك التي لا تدار إدارة جيدة، من (1) عمليات إنزال الصيد العرضي، (2) عمليات إنزال المصيد المرتجع على البر دون إبلاغ ودون تنظيم، و(3) خسائر ما قبل المصيد، تمثل قضايا تبعث على القلق الكبير[5]. واستجابة لهذا الشاغل، وافقت لجنة مصايد الأسماك على ضرورة قيام المنظمة بوضع خطوط توجيهية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع وذلك من خلال مشاورة للخبراء تعقبها مشاورة فنية[6].

5 - وبناء على ذلك، قامت المنظمة بتنظيم عقد مشاورة للخبراء من أجل وضع "خطوط توجيهية دولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع" في الفترة من 30 نوفمبر/تشرين الثاني حتى 3 ديسمبر/كانون الأول 2009 في مقر المنظمة في روما، إيطاليا. وأسفرت مشاورة الخبراء عن نتيجة رئيسية تمثَّلت في وضع مشروع نص للخطوط التوجيهية الدولية وتقرير عن الاجتماع للنظر فيهما خلال مشاورة فنية دعت المنظمة إلى عقدها في مقرها في روما في عام 2010 حول الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع.

6 - وتمثل إدارة الصيد العرضي والمصيد المرتجع، على النحو الذي تتناوله تلك الخطوط التوجيهية، عناصر لنُظم إدارة مصايد الأسماك عموماً وينبغي العمل بها وفقاً للمبادئ والتوجيهات التشغيلية الموصى بها في المدونة ونهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك. وينبغي أن تراعى في ذلك أيضاً المعارف وأوجه عدم اليقين بشأن المكونات الحيوية واللاحيوية والبشرية للنظم الإيكولوجية وتفاعلاتها.

7 - ومن المقرر وضع الخطوط التوجيهية وتفسيرها وتطبيقها وفقاً لقواعد القانون الدولي على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 (اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982)[7]. وليس في هذه الخطوط التوجيهية ما يخل بحقوق الدول وولاياتها وواجباتها المقررة بموجب القانون الدولي للبحار على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982.

8 - وتفسَّر هذه الخطوط التوجيهية وتُطبَّق بما يتفق ويتماشى مع ما أعدته المنظمة من خطط عمل دولية وخطوط توجيهية متصلة بالصيد العرضي.

النطاق والمبادئ

الصيد العرضي والمصيد المرتجع

9 - يتعذر وضع تعريف دولي موحَّد للصيد العرضي بسبب الفروق في الطريقة التي يعرَّف وما زال يعرَّف بها وطنياً وإقليمياً وتبعاً لمصايد الأسماك، علاوة على غموض دلالات مختلف المصطلحات المرتبطة بالصيد العرضي.

---

5 الوثيقة COFI/2009/6 *مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بما في ذلك بواسطة صك ملزم قانوناً بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء وإنشاء سجل عالمي لسفن الصيد*.

6 *تقرير الدورة الثامنة والعشرين للجنة مصايد الأسماك* (2-6 مارس/آذار 2009) الوثيقة CL 136/2.

7 الإشارة في هذه الخطوط التوجيهية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 واتفاق الأمم المتحدة لعام 1995 بشأن الأرصدة السمكية والمعاهدات الدولية الأخرى لا يمس بوضع أي دولة فيما يتعلق بتوقيع هذه الصكوك أو المصادقة عليها أو الانضمام لها.

10 - وهناك الكثير من تعاريف الصيد العرضي، وإن كان يمكن تلخيصها جميعاً لتغطي عموماً أحد أو كل ما يلي: "*المصيد الذي لم يكن الصياد يعتزم صيده، ولم يكن يرغب في صيده، ولم يختر استعماله، أو هو المصيد الذي ينبغي عدم صيده لأي سبب كان*".

11 - وبغض النظر عن طريقة تعريف الصيد العرضي، فإن عناصر المصيد والصيد العرضي التي لا يتم الإبلاغ عنها يمكن أن تكون مهمة لبعض المصايد. ولذلك فإن هذه العناصر قد تسهم في تفاقم الصيد المفرط وتشكل خطراً جسيماً يهدد الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك. ومما يبعث على القلق أن يشكل الصيد العرضي نسبة كبيرة من المصيد في مصايد بعينها أو عندما يستأثر في أحد مصايد الأسماك بنسبة كبيرة من محصول الصيد في كل مصايد الأسماك. ويمثل النموذج العام لمفهوم المصيد أداة مفيدة لفهم كيفية ارتباط الصيد العرضي بمصادر نفوق الأسماك (انظر الملحق ألف).

12 - ويمثل المصيد المرتجع جزءاً من المصيد غير المحتفظ به. ولا يمكن لمعظم معدات الصيد أن تكتفي بصيد الأنواع السمكية والأنواع غير السمكية والأحجام التي يريدها صيادو الأسماك أو المسموح لهم بصيدها. ولذلك، يتم التخلص من نسبة من المصيد أو تلقى أو تترك، وبالتالي لا تستعمل. ويحدث الصيد العرضي بسبب جملة أسباب (انظر الملحق باء). وقد يكون المصيد المرتجع حياً أو ميتاً.

13 - ويمكن أن يؤثر صيد الأسماك على النظم الإيكولوجية بطرق ينبغي أن تسعى المصايد الرشيدة إلى الحد منها قدر المستطاع. ويشمل ذلك نفوق الأسماك قبل المصيد والصيد غير المقصود، فضلاً عن أثره على الموائل والشبكات الغذائية. ويدرج بعض البلدان عدداً من هذه الآثار في تعاريفها القانونية للصيد العرضي، بينما لا تدرجه بلدان أخرى. ولا تشمل الخطوط التوجيهية الدولية هذه الآثار في تعريفها للصيد العرضي. وسوف يلزم اتخاذ تدابير إضافية للتصدي لتلك الآثار التي يتسبب فيها الصيد (بعض هذه الآثار يناقشه بإيجاز القسم المتعلق بالآثار الأخرى للصيد - خسائر ما قبل المصيد والصيد غير المقصود). على أنه ينبغي توخي الحذر عند تنفيذ التدابير المنصوص عليها في الخطوط التوجيهية لتلافي تفاقم آثار الصيد.

إطار للصيد العرضي

14 - ينبغي أن يشمل أي إطار لتوجيه إدارة الصيد العرضي انطلاقا من المبدأ القائل بضرورة وضع خطط لإدارة مصايد الأسماك، أهدافا واضحة متفقة مع مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وتنفيذها وفقاً لنهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك.

15 - ولأغراض هذا الإطار، تشير عبارة "مجموع مصيد المعدات" أو "المصيد" إلى كل المصيد الذي يقابل معدات الصيد ويصاد ويصاب أو يقتل. وهناك ثلاثة خيارات متاحة أمام صيادي الأسماك للتعامل مع هذا المصيد: الاحتفاظ به؛ أو إطلاقه حياً؛ أو إرجاعه ميتاً (أو مصاباً بإصابة تحتم موته).

16 - وفيما يتعلق بمصايد الأسماك التي لديها خطط للإدارة، يعتبر الصيد العرضي جزءاً من المصيد الذي يتفق مع أهداف خطة الإدارة أو المحدد بأنه صيد عرضي في تلك الخطة. وأما في مصايد الأسماك التي ليست لديها خطط إدارة أو التي لا تنفذ فيها تلك الخطط، يعتبر الصيد

العرضي جزءاً من المصيد الذي لا يستخدم بصورة رشيدة[8]، أو الأنواع و/أو أحجام الأنواع التي لا يمكن الاستمرار في استغلالها.

17 - ويشمل الصيد العرضي (حسب التعريف الوارد في الفقرة 10 أعلاه) المصيد المرتجع والصيد العرضي للأنواع التي لا يُقصد استخدامها.

18 - وتشمل أنواع الصيد العرضي (انظر الملحق جيم للأمثلة) التي يغطيها هذا الإطار ما يلي:

- الأنواع المهمة إيكولوجياً؛ والأنواع التي لا تتوافر بكثرة وتكون مهمة كغذاء للمفترسات المعالة أو غيرها من الأنواع ذات الصلة؛
- صغار أسماك الأنواع القيمة اقتصادياً. وقد يعتبر حصد صغار الأسماك استخداماً لا يرقى إلى المستوى الأمثل ويعتبر في بعض الأحيان صيداً غير ملائم، وبخاصة إذا كان مفرطاً ونجمت عنه آثار سلبية واضحة، رغم الاحتفاظ بالصغار واستخدامها؛
- جميع الأنواع والأحجام غير المستهدفة تحديداً في مصايد الأسماك. والهدف من الإدارة في هذه المصايد هو في العادة الحد من الصيد العرضي الذي يرجح تركه. على أن قيمة جزء من الصيد العرضي في بعض مصايد الأسماك قد تكون مهمة لمصيد الأسماك، ولذلك فإن الجزء المستخدم من الصيد العرضي ينبغي أن تشمله خطة إدارة ملائمة؛
- في مصايد الأسماك المدارية وشبه المدارية حيث تحصد أنواع كثيرة من الكائنات بدون أي انتقائية مقصودة أو بالقليل منها، يختلط الصيد العرضي في كثير من الأحيان بأنواع أخرى أفضل كثيراً وتساهم في إدرار دخل أكبر. وينبغي أن تدخل أهداف إدارة الصيد العرضي والتدابير المستخدمة للحد منه في سياق الإدارة الشاملة لمصيد الأسماك.
- الصيد العرضي للكائنات التي لا توجد أي نية لاستخدامها. وبعض هذه الأنواع قد يكون مهدداً بالانقراض أو يخضع لتدابير محددة للحفاظ عليه.

الغرض من الخطوط التوجيهية الدولية

19 - وضعت الخطوط التوجيهية الدولية المقترحة لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع من أجل مساعدة الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك في إعمال المدونة ونهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك والفقرات من 75 حتى 79 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 112/63 لغرض محدد هو إدارة الصيد العرضي والحد من الكائنات المرتجعة.

20 - وتهدف الخطوط التوجيهية إلى تشجيع الصيد الرشيد من خلال ما يلي:

- توفير توجيهات بشأن التدابير التي تساهم في زيادة فعالية إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع؛
- التقليل إلى أدنى حد ممكن من صيد أي نوع أو حجم أو جنس لن يستخدم استخداماً رشيداً؛
- التقليل إلى أدنى حد ممكن من نفوق الكائنات التي تصيدها معدات الصيد ولكنها لا تستخدم؛

[8] يقصد بالاستخدام الرشيد أنه مستدام إيكولوجياً واقتصادياً واجتماعياً ومتفق مع مبادئ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

- تحسين الإبلاغ والتسجيل المحاسبي لجميع مكونات مجموع المصيد.

الخلفية - مشاكل وتحديات إدارة الصيد العرضي

21 - يمكن أن ينشأ الصيد العرضي نتيجة تفاعل معقَّد بين دوافع إيكولوجية وتقنية وقانونية واقتصادية. وينبغي أن تستند القرارات المتعلقة بتدابير الحد من الصيد العرضي إلى تحليل وافٍ للمشاكل الكامنة وراء ذلك قبل تنفيذ أي حلول.

تأثير التجمعات والنُظم الإيكولوجية

22 - أكبر تأثير واضح ومباشر للصيد العرضي هو رمي ونفوق وهدر الكائنات التي لو تركت وشأنها لأضافت إلى المجموعات اللاحقة من تلك الأنواع وإمكانات تكاثرها.

23 - وتبعاً للأسلوب المتبع في الصيد وكثافته وسمات النظام الإيكولوجي الذي يتعرض للصيد فإن الصيد العرضي يمكن أن ينطوي على عدد من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على هيكل النظام الإيكولوجي وتنوعه وإنتاجيته. وينبغي مراعاة تلك التأثيرات عند وضع تدابير للتخفيف من آثار الصيد العرضي.

24 - وعلى الرغم من أن تأثير الصيد العرضي على النُظم الإيكولوجية يقتصر على مصايد معينة فإن الأنواع الرئيسية لآثار الصيد العرضي على النُظم الإيكولوجية تشمل ما يلي:

- زيادة نفوق الأنواع أو أحجام الأنواع التي تؤخذ كصيد عرضي. ويثير ذلك قلقاً خاصاً عندما تبلغ معدلات نفوق الأسماك مستويات غير محتملة، ومن المرجح أن تبلغ مخاطر ذلك أعلى مستوياتها إذا كانت الأنواع معمِّرة ويتأخر بلوغها وينخفض معدل خصوبتها أو التي لا يمكنها أن تحتمل سوى معدلات منخفضة من النفوق بسبب الصيد؛
- تقليل وفرة المفترسات و/أو الفرائس المهمة؛
- صيد اللافقاريات القاعية التي تؤلف جزءاً من الموئل الهيكلي لقاع البحر وتشكل أيضاً جزءاً من الشبكة الغذائية؛
- المرتجعات، التي قد توفر الغذاء للكائنات البحرية التي تعيش على الفتات، والتي يمكن بذلك أن تتضاعف وتتحول إلى منافس متزايد الخطورة أو مفترس للأنواع الأخرى في النظام الإيكولوجي. وربما يؤدي المصيد المرتجع أيضاً إلى زيادة العائد الغذائي إلى قاع البحر، مما يؤدي إلى تغيير في الإنتاجية ويعدل في بعض الحالات من نظام الأوكسجين في قاع البحر، لا سيما النُظم الإيكولوجية في البحار العميقة أو غيرها من النُظم الإيكولوجية التي تفتقر بطبيعتها إلى الغذاء.

البيانات والمعلومات

25 - البيانات عن مصايد الأسماك في جميع أنحاء العالم غالباً ما تكون غير كافية (في العادة بسبب نقص موارد المعلومات). ومن المهم لإدارة الصيد العرضي بفعالية توفر معلومات كافية عن معدات الصيد وعملياته والإزالة الإجمالية للأسماك (بما في ذلك الصيد العرضي والمصيد المرتجع).

26 - ومن المعروف أن المصيد المرتجع دون إبلاغ في بعض المناطق وفي بعض مصايد الأسماك كبير وينشأ عن مجموعة من العوامل، بما في ذلك عدم فعالية التقارير أو عدم وجودها أصلاً، أو تعمد تقديم تقارير غير صحيحة عن المصيد.

27 - وقد يؤدي تقديم بيانات مجمَّعة عن المصيد والصيد العرضي (مثل "غير وارد في أي فئة أخرى") إلى عرقلة التحليل والتوصيف الكامل للصيد العرضي في أنواع أو أرصدة أو تجمعات أو مصايد بعينها، فضلاً عن عرقلة اتخاذ قرارات بشأن اختيار تدابير التخفيف.

28 - ومما يضعف موثوقية تقديرات الأرصدة والمصايد والنُظم الإيكولوجية نقص المعلومات عن مجموع عمليات الإزالة. وقد تسفر التقديرات غير المؤكدة لأعداد الأسماك النافقة وعدم الإبلاغ عن المصيد والصيد العرضي، عن تقليل موثوقية التقديرات، وقد يسهم ذلك في اتخاذ قرارات غير سليمة بشأن الإدارة ويؤدي إلى الإفراط في الصيد.

الرصد والمراقبة والإشراف

29 - تتطلب فعالية بعض تدابير إدارة الصيد العرضي جهوداً هائلة للرصد البحري للحصول على معلومات موثوقة عن المصيد ورصد الامتثال.

30 - وربما تتطلب عمليات المراقبة والإشراف البحري تكاليف هائلة سواء من حيث الموارد البشرية أو المالية. وينبغي أن تتفق موارد الرصد والإشراف في كل الحالات مع أهداف خطة الإدارة. وقد يتعيَّن على الدول التي تفتقر إلى الموارد والخبرة الفنية في مجال الرصد والمراقبة والإشراف البحري أن تعتمد على الإنفاذ الذاتي من خلال نُظم الإدارة المشتركة و/أو المجتمعية.

31 - وقد يلزم استخدام أدوات متعددة للوصول إلى المستوى الضروري من المراقبة والإشراف لرصد الامتثال أو فعالية تدابير إدارة الصيد العرضي، وكذلك التكنولوجيات والأُطر المتاحة. وينبغي اختيار البديل الأقل تكلفة في حالة وجود عدة نُهج على نفس المستوى من الفعالية في تحقيق المستوى المرجو من المراقبة والإشراف.

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للصيد العرضي

32 - تتألف نسبة كبيرة من الصيد العرضي في العالم من صغار أسماك الأنواع القيمة اقتصادياً، التي لو تركت حتى يكتمل نموها لأنتجت غلات أعلى وحققت مكاسب اقتصادية أكبر.

33 - وحيثما تتفاعل المصايد فإن الصيد العرضي والمصيد المرتجع في أحد مصايد الأسماك يمكن أن يقلل من المصيد والإيرادات في مصايد أخرى، مما يفضي إلى حدوث نزاعات.

34 - ويمكن أن ينطوي حصد الصيد العرضي ومناولته على تكاليف كبيرة في مصايد الأسماك، ويمكن أن يقلل من كفاءة الحصد. ويمكن للحد من الصيد العرضي أن يقلل من تلك التكاليف ويحسِّن من جودة وقيمة الأنواع المحتفظ بها.

35 - ومما يعوق استيعاب واعتماد تقنيات الصيد الانتقائية في كثير من الأحيان ارتفاع التكلفة وانخفاض مستوى وعى صيادي الأسماك بأساليب الحد من الصيد العرضي وضيق سُبل وصولهم إلى تلك الأساليب. كما أن التكاليف المرتبطة برصد الصيد العرضي وتحسين معدات الصيد وتدريب صيادي الأسماك على استعمالها يمكن أن تكون كبيرة بالنسبة للحكومات و/أو الصيادين.

36 - ويمكن للتصورات العامة لدى الجمهور بشأن الصيد العرضي وما يرتبط به من هدر في مصايد الأسماك أن تسهم في اتخاذ مواقف سلبية من الجمهور تجاه صيادي الأسماك، ويمكن أن يتسبب ذلك في وقوع مشاكل اجتماعية خطيرة.

37 - ويمكن أن تسفر التأثيرات القصيرة الأجل لتطبيق تدابير الحد من الصيد العرضي عن نقص كبير في الأغذية وخسائر اقتصادية، لا سيما في المجتمعات التي تعتمد بشدة على الصيد العرضي في غذائها. وبالمثل، فإن الحد من الصيد العرضي قد تترتب عليه آثار سلبية كبيرة عندما يستخدم كعلف للأحياء المائية أو للحيوانات الأخرى.

الحوكمة والإدارة والتحديات القانونية

38 - تظهر مصايد الأسماك في النُظم الإيكولوجية الدينامية، ولذلك فإن مشاكل الصيد العرضي تتغيَّر في كثير من الأحيان على مدار الوقت، مما يتطلب استجابة سريعة ومتكيِّفة في الإدارة.

39 - وتساهم قضايا الطاقة المفرطة والصيد المفرط والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في كثير من مصايد الأسماك بدور مهم في مشاكل الصيد العرضي.

40 - وتشكل جوانب القصور في النُظم القانونية والمؤسسية الخاصة بإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع تحديات كبيرة. ولا تكفي الأُطر القانونية لمراقبة عمليات الصيد ومعدات الصيد في كثير من الأحيان أو يتعذر تنفيذها.

41 - وفيما يتعلق بمصايد الأسماك المشتركة، تتعارض في كثير من الأحيان أهداف وتدابير إدارة الصيد العرضي بين الدول وكذلك بين المنظمات والتدابير الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك.

الصيد الانتقائي

42 - معظم معدات الصيد ليست دقيقة في انتقائيتها، ولذلك، يتعذر صيد بعض الأنواع غير المرغوبة وبعض أحجام الأنواع السمكية وغير السمكية، وبخاصة عندما يقترن ذلك بتغييرات مكانية وزمنية في تركيبة الأنواع وهيكلها العمري.

43 - وعلى الرغم من أن تحسُّن انتقائية معدات الصيد يمكن أن يساعد على معالجة الكثير من قضايا الصيد العرضي، فإن عدم كفاية الخبرة والتسهيلات يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم وجود بدائل آمنة وفعالة وعملية.

44 - وإذا كانت انتقائية أسلوب الصيد ضعيفة بطبيعتها، يمكن الحد من الصيد العرضي عن طريق استبدال ذلك الأسلوب بأسلوب آخر أكثر انتقائية. وتشمل العوامل المؤثرة على ذلك ما يلي: (1) انخفاض كفاءة الأسلوب الجديد، (2) إحجام الصيادين عن التغيير، (3) الافتقار إلى الحوافز الاقتصادية، (4) الحاجة إلى الأمن الغذائي (في بعض الحالات من أجل البقاء اليومي)، (5) توافق الأساليب الجديدة وتكلفتها وسلامة استعمالها.

45 - ويتعيَّن على الباحثين والقائمين بالإدارة عند تطوير وتنفيذ معدات أكثر انتقائية للصيد تلافي إحداث آثار معاكسة خطيرة في التنوع الوراثي للتجمعات المستغلة نتيجة نقل أحجام معيَّنة أو جنس معيَّن و/أو عمر معيَّن.

خطط إدارة الصيد العرضي

46 - تمثل خطة إدارة الصيد العرضي إطاراً لأهداف وخيارات إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع. ويمكن لخطط إدارة الصيد العرضي أن تكون قائمة بذاتها أو أن تشكل جزءاً من خطة شاملة لإدارة النظام الإيكولوجي/مصايد الأسماك.

47 - وينبغي أن تضع الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك خططاً لإدارة مصايد الأسماك وأن تعتمدها وتنفذها في جميع مصايد الأسماك التي تتطلب إجراءات لإدارة الصيد العرضي، وأن تكفل اتساق تلك الخطط مع المدونة ومراعاتها لأهداف الاستخدام الرشيد للمصيد وإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع. وينبغي أن تتضمن تلك الخطط استراتيجيات ومواصفات وتدابير موجَّهة نحو إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع بالاقتران مع خطط إدارة أخرى لمراقبة جهود الصيد بشكل عام.

48 - وينبغي للمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك عند وضع خطط لإدارة الصيد العرضي أن تحدد مصايد الأسماك التي يحدث فيها الصيد العرضي وإرجاع المصيد وأن توضح متطلبات إجراءات الإدارة. وينبغي أن تشمل تلك التقديرات، من بين جملة أمور، ما يلي:

- معلومات عن نوع (أنواع) الصيد المنفذة أو التي قيد النظر، فضلاً عن أنواع السفن والمعدات، ومناطق الصيد، وجهد الصيد ومدته، والأنواع المستهدفة وأنواع الصيد العرضي وأحجامها، إلى جانب الأنواع المعرَّضة للخطر أو المهددة بالانقراض أو المحمية؛
- تقدير المخاطر لتحديد الطابع المحدد لمشاكل الصيد العرضي وحجم تلك المشاكل في مصيد السمك، وتحديد الآثار التي ستكون على الأرجح مهمة؛
- استعراض فعالية المبادرات القائمة والجارية والمقبلة للحد قدر المستطاع من مشاكل الصيد العرضي المحددة.

49 - وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تكفل أن خطط إدارة الصيد العرضي تشمل أفضل ممارسات إدارة الصيد العرضي التي تستحدث بالتعاون مع أصحاب الشأن المعنيين. وينبغي أن تشمل تلك الممارسات، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- تحديد المشكلة (المشاكل) الجارية للصيد العرضي؛
- استعراض السياق الاجتماعي والاقتصادي والدوافع والأهداف وراء حدوث مشكلة (مشاكل) الصيد العرضي؛
- تحديد وتبرير أهداف للإدارة تكون طويلة الأجل وقابلة للقياس ويمكن التحقق منها؛
- اتخاذ تدابير تناسب خصائص كل مصيد من مصايد الأسماك وفقاً لأهداف الإدارة؛
- كفالة تعاون صيادي الأسماك والعلميين ومديري الموارد والمنظمات غير الحكومية والجهات المعنية الأخرى؛
- التوسع إلى أقصى حد في إطلاق الأنواع السمكية أو الأنواع غير السمكية الحيّة التي لا تتجه النية إلى الاحتفاظ بها؛
- ترشيد استخدام الصيد العرضي الذي يستمر صيده في إطار تلك التدابير؛
- تشجيع التعاون في البحوث بين البلدان ومصايد الأسماك المتداخلة أو التي تواجه مشاكل متماثلة في إدارة الصيد العرضي؛

- دعم التجارب الموجَّهة لبحث فعالية تدابير التخفيف، سواء معاً أو كل على حدة، في إطار ظروف الصيد التجاري؛
- توفير حوافز للصيادين لتشجيعهم على المشاركة الكاملة في وضع التدابير المحتملة لإدارة الصيد العرضي واختبارها وتقييمها؛
- تعزيز ورفع مستوى الوعي بإجراءات إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع وما تسفر عنه من نتائج بين أصحاب الشأن المعنيين وعامة الجمهور.

50 - وفي إطار وضع خطط إدارة الصيد العرضي، ينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك أن تقوم بما يلي:

- استحداث تقنيات ملائمة وموثوقة للرصد والتقييم من أجل تحديد تأثيرات الصيد العرضي على الموارد السمكية، وكذلك تقييم وتحسين أداء تدابير إدارة الصيد العرضي؛
- ترتيب الأولويات (على أساس تقديرات المخاطر)، ووضع وتنفيذ إجراءات وبروتوكولات موحَّدة ومتسقة لجمع البيانات، بما في ذلك الاستعانة بالمراقبين، واستعمال السجلات الموحَّدة، ونُظم رصد السفن، ومنهجيات الاستقصاء لرصد الصيد العرضي والمصيد المرتجع في البحر وفي نقاط التفريغ؛
- التأكد من أن برامج جمع البيانات تشمل استقصاءات اجتماعية اقتصادية تتناول، من بين جملة أمور، قيمة الشحنات المفرغة والعمالة في قطاعات حصد الأسماك، والآثار الاجتماعية والاقتصادية للتدابير التنظيمية؛
- النظر في استخدام برامج التدريب الوطنية والإقليمية لصيادي الأسماك ومديري الموارد والمراقبين العلميين لتحسين التعرف على الصيد العرضي، وجمع البيانات، والإبلاغ.

51 - وتتطلب إدارة الصيد العرضي في كثير من الأحيان أنواعاً مختلفة من البيانات من مصادر كثيرة، ولذلك فإن النُظم المتكاملة المحسَّنة مطلوبة لتجميع هذه البيانات وإدارتها وتحليلها.

52 - وعندما تكون مصايد الأسماك متعددة الأنواع وتستخدم فيها أنواع متعددة من المعدات، قد يكون من غير العملي الإبلاغ عن كل تركيبة الأنواع التي يتألف منها المصيد. ولذلك قد يلزم اتباع أساليب بديلة كإجراء غير مباشر، من قبيل الإبلاغ عن مؤشرات للسفن/الرحلات/الأنواع/المناطق.

تدابير إدارة الصيد العرضي والمصيد المرتجع

أدوات إدارة مصايد الأسماك

53 - تتاح لمديري مصايد الأسماك مجموعة من أدوات إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع، بما في ذلك:

- مراقبة طاقة وجهد الصيد؛
- تحسين تصميم واستخدام معدات الصيد؛
- حظر الصيد في أماكن وأوقات معيَّنة؛
- فرض حدود على الصيد العرضي.

54 - ويتفاوت أداء مختلف تدابير إدارة الصيد العرضي تبعاً لمصايد الأسماك والتكاليف المرتبطة بتنفيذها الفعال. ويمكن زيادة فعاليتها الشاملة باستخدام عدة تدابير متضافرة.

55 - وعلى الرغم من أن بعض التدابير قد تعمل بصورة مستقلة (مثل آليات الحد من الصيد العرضي) في الكثير من الحالات، فإن نجاح أو فشل تلك التدابير يتوقف على سلوك الصيادين. لذلك، تتطلب جميع التدابير تعاوناً ومشاركة على الوجه الأكمل من القائمين بهذه الصناعة في جميع مراحل التنفيذ، فضلاً عن فعالية الرصد والمراقبة والإشراف.

مراقبة طاقة وجهد الصيد

56 - يمكن لمراقبة جهد الصيد في مصايد الأسماك أن يتيح أداة فعالة للحد من الصيد العرضي عندما ينخفض الجهد في تلك المناطق وحيثما تظهر كميات كبيرة من الصيد العرضي.

57 - والغرض من مراقبة طاقة الصيد هو الحد من الحجم الكلي لأسطول الصيد. ومن المتوقع أن يؤدي الحد من الطاقة الإجمالية إلى تخفيض مستوى الصيد العرضي غير المرغوب في مصايد معيَّنة شريطة تنفيذ ذلك وفقاً لخطط العمل الدولية بشأن طاقات الصيد[9].

58 - وينبغي، إذا فرضت ضوابط على طاقة وجهد الصيد للتصدي لقضايا الصيد العرضي، توجيه تلك الضوابط إلى مصايد الأسماك التي تنبع منها المشكلة. وينبغي ألاّ يفضي استبعاد الطاقة المفرطة والجهد الزائد من مصايد/مناطق/أوقات بعينها إلى زيادة الطاقة والجهد، وبالتالي زيادة الصيد العرضي في المصايد/المناطق/الأوقات الأخرى.

59 - ويمكن لتخصيص حقوق الصيد أن يتيح إطاراً فعالاً لتنفيذ ضوابط الطاقة والجهد، وإن كانت آثار ذلك على إدارة الصيد العرضي تتطلب تدابير محدَّدة لإدارة الصيد العرضي في نظام تخصيص الحقوق.

تحسين تصميم واستعمال معدات الصيد

60 - يمكن إدارة الصيد العرضي والحد من الصيد المرتجع عن طريق تحسين انتقائية معدات الصيد. وتشمل التدابير الفعالة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار ما يلي:

- تغيير تصميم وتجهيز ونشر معدات الصيد (مثل حجم عين الشبكة وحدود حجم الصنارة)؛
- تركيب أدوات للحد من الصيد العرضي (مثل آليات استبعاد السلاحف، فرز الشباك، ودعامات الشباك المربَّعة)؛
- استخدام التقنيات التشغيلية في أثناء الصيد للحد من مقابلة الصيد العرضي (مثل مناورة التراجع أثناء الصيد بشباك الصيد الجرافة المحوَّطة، وخيوط التوري عند الصيد بالخيوط الطويلة)؛
- استخدام المعدات والممارسات وتقنيات المناولة التي تزيد من احتمالات بقاء المصيد الذي يتم إطلاقه؛

[9] خطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة، وخطة العمل الدولية لصيانة أسماك القرش وإدارتها، وخطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 1999. 18 صفحة.

- الاستعاضة عن معدات أو ممارسات معينة ببدائل للحد من الصيد العرضي.

61 - وينبغي إعداد أنظمة لمعدات الصيد والتأكد من أنها عملية وواجبة النفاذ وفعالة ومتوافقة مع التدابير الأخرى، من قبيل التدابير المتعلقة بالأحجام القانونية الدنيا للشحنات المفرغة. وينبغي أن تكون التأثيرات المعاكسة غير المقصودة معلومة ومقبولة.

التدابير المكانية والزمانية

62 - يمكن استخدام مختلف أنواع تدابير حظر الصيد في أماكن وأوقات معيَّنة لإدارة الصيد العرضي، على الرغم من أن ذلك يمكن أن ينطوي على نتائج معقَّدة وغير منظورة، مثل نقل جهد الصيد إلى مصايد أخرى. لذلك ينبغي اتخاذ إجراءات الحظر على أساس أفضل المعلومات العلمية المتاحة ومراعاة العواقب المحتملة غير المباشرة وغير المقصودة.

63 - ويمكن لإغلاق الحضانات/مناطق التزاوج أو المناطق التي تنطوي على أهمية بيولوجية خاصة أن يحد على وجه الخصوص من حالات الصيد العرضي المهمة (مثل صيد صغار الأسماك، والأنواع النادرة أو المهدَّدة بالانقراض أو الضعيفة، أو ما إليها). وقد تشمل هذه التدابير التي تحظر الصيد في أوقات معيَّنة ما يلي: إنشاء مناطق بحرية محمية، ومتنزهات بحرية، ومناطق مخصصة لأنشطة الصيد الحرفي أو لأنواع بعينها من معدات الصيد، و/أو مناطق يحظر فيها استعمال معدات معيَّنة (مثل المناطق التي يمنع فيها الصيد بالصنارة أو الجرافات، وما إلى ذلك).

64 - ويمكن استخدام الإغلاق "المتكيف" أو "الآني" لتلافي الصيد العرضي أثناء هجرة أو تجمع الأسماك عندما تتاح معلومات آنية وذلك مثلاً من خلال نُظم رصد السفن.

65 - وعندما ترتبط أنواع معينة من الصيد العرضي بموائل معيَّنة، يمكن لمعلومات رصد المواقع أن تقترن بالمعلومات عن أماكن الموائل (إن وجدت) لتلافي مقابلة الصيد العرضي. (توجد مثلاً خطوط توجيهية بشأن كيفية التقليل إلى أدنى حد من تلك الآثار المعاكسة على البحار العميقة)[10].

66 - ويمثل تبادل المعلومات بين صيادي الأسماك والمديرين وسيلة بالغة الفعالية لتحديد المناطق/الأوقات التي يزداد فيها الصيد العرضي، ويتيح ذلك للصيادين تلافيها بشكل جماعي.

فرض قيود على المصيد العرضي

67 - يتيح تخصيص حصص من الصيد العرضي للأفراد والأساطيل واتباع نُظم "حظر المصيد المرتجع" آليات لمراقبة الصيد العرضي وقد تتيح، عندما يتعذر تلافي الصيد العرضي، توزيع الحصص على الصيادين الذين يحققون أعلى مستوى من الكفاءة. ويمكن لتلك النُظم أن تسهم في الحد من الصيد العرضي من خلال القيود المباشرة ومن خلال تشجيع التغييرات السلوكية لدى صيادي الأسماك لتجنب الصيد العرضي.

10 الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة مصايد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 2009. 37 صفحة.

68 - وينبغي مراعاة ما يلي عند فرض قيود على الصيد العرضي:

- الوقت الذي يحتاجه صيادو الأسماك للتكيُّف مع أي قيود جديدة؛
- أي تدابير تكميلية قد يلزم اتخاذها لضمان فعالية القيود الجديدة (مثل استبدال المعدات، ومقتضيات الإبلاغ، وما إلى ذلك)؛
- نوع ومستوى الرصد (البحري في كثير من الأحيان) المطلوب لتحقيق المستوى الكافي من الامتثال؛
- إمكانية تحويل أي حصص من حصص المصيد المرتجع.

69 - ومما يشجع على تلافي صيد الكائنات غير المرغوبة اتباع نُظم "حظر المصيد المرتجع" التي تقضي بتفريغ كل المصيد من أفراد الأنواع المعيَّنة. وبالنظر إلى أن هذه النُظم تفرض حدوداً تقييدية بشكل خاص على الصيد العرضي فإنها قد تتطلب بعض المرونة في تنفيذها نظراً لعدم إمكانية التنبؤ بمعظم عمليات الصيد.

التدابير الأخرى لإدارة الصيد العرضي

70 - قد يلزم في الحالات التي يجب فيها إطلاق الصيد العرضي تطوير تقنيات لزيادة فرص بقائه حياً بعد إطلاقه.

الحوافز الاقتصادية للحد من الصيد العرضي

71 - يمكن تنفيذ الكثير من التدابير الواردة في هذه الخطوط التوجيهية بطرق توفِّر حوافز اقتصادية لتحسين إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع. ويعتمد الصيادون على الأرجح على تقنيات الصيد التي تحد من الصيد العرضي إذا كانت تلك التدابير تحسِّن إيراداتهم ونوعية المصيد والكفاءة التشغيلية و/أو سلامتهم.

72 - وسوف يزداد استيعاب تدابير إدارة الصيد العرضي عندما تتاح حوافز إيجابية. ويمكن تيسير تشجيع استيعاب تدابير الحد من الصيد العرضي بطرق منها على سبيل المثال مكافأة الصيادين الملتزمين بالشروط التفضيلية للوصول إلى الموارد.

73 - وعندما يتطلب الحد من الصيد العرضي تعديلات على السفن أو المعدات، ينبغي مراعاة قدرة الصيادين على تحمل التكاليف الإضافية. وقد يلزم في كثير من الحالات تقديم بعض الدعم المباشر. ويمكن أيضاً الحد من التكاليف من خلال تخفيض الضرائب على الواردات والمبيعات، والإعفاء من الرسوم، وتخفيض رسوم التصدير والتعريفات المفروضة على المعدات الجديدة، وما إلى ذلك.

74 - وقد ينطوي تنفيذ حصص الصيد العرضي على آثار اقتصادية مباشرة بسبب ما يفرضه ذلك من قيود على الكميات التي يمكن الحصول عليها.

75 - وقد يكون من عوامل التحفيز الاقتصادي القوي لحل مشاكل الصيد العرضي التهديد بتضييق فرص الوصول إلى مصايد الأسماك، بل وإغلاقها.

76 - وقد يشجع الطلب في السوق على حصد الصيد العرضي (وذلك مثلاً كمصدر للغذاء بأسعار منخفضة للاستهلاك البشري، أو كعلف للأحياء المائية والحيوانات الأخرى). ويمكن تخفيض الطلب على الصيد العرضي من خلال تطوير وإتاحة منتجات بديلة.

77 - وتسعى الأسواق بشكل متزايد لإرضاء طلبات المستهلكين من خلال الحصول على الأسماك من مصايد الأسماك المستدامة التي تفي بالمواصفات المحدَّدة في الخطوط التوجيهية الدولية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك[11]. ويمثل الحد من الصيد العرضي أو إبقائه عند مستويات منخفضة شرطاً مهماً لتحقيق تلك المواصفات.

تقييم واستعراض فعالية تدابير إدارة الصيد العرضي

78 - ينبغي إجراء تقييمات مسبقة للآثار الاجتماعية والاقتصادية لتدابير إدارة الصيد العرضي لتحديد التأثيرات المحتملة لتنفيذها والدعم اللازم لتيسير استيعابها. كما يمكن للتقديرات الاجتماعية والاقتصادية أن تحدد الفوائد الطويلة الأجل لتنفيذ تلك التدابير.

79 - ومن المهم اتباع نُظم شفافة في الرصد المنتظم لفعالية تدابير إدارة الصيد العرضي، وينبغي تقييمها على أساس الأهداف العامة للإدارة. وينبغي تقييم خطط وتدابير الإدارة بانتظام وبصورة مستقلة وتعديلها حسب الاقتضاء باستخدام نظام مرن للإدارة.

[11] منظمة الأغذية والزراعة. 2005. الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية من مصايد الأسماك الطبيعية. روما، 38 صفحة.

الرصد والمراقبة والإشراف

80 - تتوقف الإدارة الفعالة للصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع على السلطة القانونية والترتيبات المؤسسية الكافية لتحقيق ما يلي:

- تنظيم الصيد وجهده وجوانبه التشغيلية المؤثرة على الصيد العرضي والمصيد المرتجع (مثل أماكن وأوقات الصيد، والمعدات المستخدمة في الصيد، وما إلى ذلك)؛
- الإبلاغ عن جميع المعلومات ذات الصلة بالصيد العرضي والمصيد المرتجع؛
- تفتيش السفن والمعدات قبل البدء في عمليات الصيد؛
- رصد جميع عمليات الصيد ذات الصلة، بما في ذلك مناولة المصيد على متن سفن الصيد والتفريغ في الموانئ (مثل الاتفاق المتعلق بتدابير دولة الميناء)[12].

81 - وينبغي أن تضع الدول وتنفذ سياسات وأُطر قانونية ومؤسسية وطنية ملائمة للرصد والمراقبة والإشراف بفعالية، بما في ذلك ما أقرته المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك من أجل كفالة اتساق التدابير في كافة أنحاء أي إقليم.

82 - ويمكن لمشاركة الصيادين في وضع السياسات وتنفيذها والمراقبة الذاتية (وذلك مثلاً من خلال الإدارة المشتركة والإدارة المجتمعية) أن تزيد من الامتثال الطوعي وتحسِّن من إنفاذ تدابير إدارة الصيد العرضي، وبخاصة في الدول التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لنُظم الامتثال التقليدية.

البحث والتطوير

83 - ينبغي أن تقوم الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك بجمع وتبادل أفضل أساليب الرصد وتقدير الصيد العرضي وإدارته، والحد من المصيد المرتجع، وإعداد التشريعات الملائمة، فضلاً عن تنسيق الاتصال الفعال والتدريب.

84 - وينبغي اختبار التدابير المتعلقة بمعدات وأساليب الصيد في ظروف الصيد التجاري باستخدام الموظفين المدرَّبين تدريباً سليماً وبالتعاون مع قطاع الصيد وبالاشتراك معه بدءاً من المراحل الأوَّلية للاختبار حتى التنفيذ.

85 - وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك أن تتعاون في تقييم قضايا الصيد العرضي في كل مراحل توزيع الأنواع المعنية.

86 - وينبغي للبلدان والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك، في المصايد التي ترتفع فيها معدلات الصيد العرضي أو التي يحدث فيها المصيد المرتجع ولا تتاح لديها تدابير فعالة للحد منه، أن تستحدث أساليب صيد بديلة تكون عملية ومأمونة وفعالة ومجدية اقتصادياً وصديقة للبيئة.

87 - وتتفاوت التكاليف المرتبطة بتنفيذ تدابير التخفيف من مشاكل الصيد العرضي. وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك، قبل تنفيذ تلك التدابير، أن

---

12 الوثيقة CCLM88/8 *الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه*. منظمة الأغذية والزراعة. 2009. 32 صفحة.

تقيِّم التكلفة الاجتماعية والاقتصادية لكل تدبير من تلك التدابير على أساس فعاليته وسهولة تنفيذه وإمكانية استيعابه من جانب أساطيل الصيد.

88 - وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك أن تضع خرائط للموائل وتوزيعات للصيد العرضي وجهد الصيد لدعم تدابير الإدارة المكانية والزمنية.

89 - وسوف تساعد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية عن مجتمعات الصيد في تيسير اعتماد التكنولوجيات والإجراءات الجديدة المستخدمة في إدارة الصيد العرضي.

90 - وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك، وقطاعات الصيد التي تتطلب موارد إضافية لإجراء أو تنفيذ بحوث عن الصيد العرضي، أن تشترك أو تتعاون مع جميع مقدمي البحوث الملائمة وهيئات التمويل، بما في ذلك المؤسسات الخاصة.

تعميق الوعي والاتصال وبناء القدرات

91 - من الأساسي تعميق الوعي بمشاكل الصيد العرضي وضرورة حسمها مع الصيادين والحكومات ومقرري السياسات وجماعات الاهتمامات الخاصة وعامة الجمهور. ومن الحيوي وضع آليات للمساهمة في الاتصال الفعال والتعاون والتنسيق بين المعنيين بوضع وتنفيذ تدابير لإدارة الصيد العرضي.

92 - وينبغي نقل حلول الحد من الصيد العرضي إلى جميع أصحاب الشأن المعنيين من خلال عرض قصص النجاح في وسائط الإعلام وبرامج الجوائز والندوات التدارسية وشرائط الفيديو والنشرات.

93 - ويلزم على وجه الخصوص التوعية بحلول الحد من الصيد العرضي عندما يكون لمشاكل الصيد العرضي صدى كبير بين الجمهور. ولا تحسم هذه القضايا حسماً نهائياً إلاّ إذا كان الحل مقبولاً لدى الجمهور المعني.

94 - ويحتاج مديرو مصايد الأسماك ومقررو السياسات إلى تدريب أفضل على قضايا الصيد العرضي والمصيد المرتجع وحلولها من أجل صياغة السياسات والتشريعات اللازمة.

95 - وينبغي زيادة أعداد الخبراء المتخصصين في تكنولوجيات معدات الصيد وتحسين تدريبهم، وبخاصة في المناطق التي تفتقر حالياً إلى هذه الخبرة.

96 - وسوف يتجنَّب الصيادون الصيد العرضي في معظم الحالات إذا كان القيام بذلك لا يمس سُبل معيشتهم. على أنه ينبغي للدول اتخاذ العديد من الخطوات المحدَّدة من أجل التدريب على تدابير إدارة الصيد العرضي وتشجيع التعاون فيها واستيعابها، بما في ذلك:

- تنسيق وتعزيز أنشطة وبرامج تعاونيات الصيادين والمنظمات المماثلة من أجل إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع؛
- الحفاظ على اتصالات متواصلة مع الصيادين حول أسباب وظروف الصيد العرضي، وتطور برامج الحد من الصيد العرضي، ونتائج التجارب وحالة الأنواع المهمة؛
- تزويد الصيادين بتفسيرات واضحة للدواعي وراء ضرورة الحد من الصيد العرضي في مصايدهم وعواقب عدم القيام بذلك، وفوائد اعتماد تدابير إدارة الصيد العرضي؛

- مراعاة آراء الصيادين واقتراحاتهم بشأن التدابير الفعالة للحد من الصيد العرضي؛
- تزويد الصيادين بالتدريب الكافي على ما يلي:
  - استخدام وصيانة تكنولوجيات وممارسات الحد من الصيد العرضي؛
  - التقنيات التي تسمح لهم باستحداث حلول من عندهم؛
  - مناولة واسترداد وإطلاق أنواع المصيد الحيّ؛
  - تقنيات الاتصال التي تسمح بتوضيح عملهم في الحد من الصيد العرضي للجماهير المستهدفة المعنية.

أطر الحوكمة

97 - تحمل هذه الخطوط التوجيهية في طياتها مفهوم الحاجة في إدارة الصيد العرضي، نتيجة التفاعل الكبير بين مصايد الأسماك، إلى الإدارة السليمة لجميع مكونات المصايد وألاّ يقتصر ذلك على المكونات المرتبطة بالصيد العرضي.

98 - وينبغي للدول، عندما تتصرف بصفتها دول العلم أو دول الميناء أو الدول المستوردة أو المصدرة (دول السوق) أو عندما تمارس ولايتها على رعاياها، أن تساهم في تحقيق أهداف إدارة الصيد العرضي.

99 - ينبغي أن تضع الدول وتنفذ سياسات وطنية وأُطراً قانونية ومؤسسية من أجل الإدارة الفعالة للصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع، بما في ذلك ما أقرته المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك التي تشارك فيها تلك الدول. وينبغي لأُطر الحوكمة والأُطر القانونية أن تساعد، من بين جملة أمور، على ما يلي:

- تطبيق نهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك؛
- استخدام المراقبة الفعالة لطاقة الصيد والحد من الجهد، وبخاصة في مصايد الأسماك التي يشكل فيها الصيد العرضي والمصيد المرتجع مسألة مهمة؛
- القيام عند الاقتضاء بتنفيذ الإدارة المشتركة والإدارة المجتمعية لمصايد الأسماك من أجل تحسين إدارة الصيد العرضي؛
- تنفيذ التدابير والإجراءات المنصوص عليها في هذه الخطوط التوجيهية، بما في ذلك الرصد والمراقبة والإشراف، والصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بمصايد الأسماك من أجل إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع.

100 - وينبغي للأُطر المؤسسية أن:

- تدعم اتساق التدابير المتخذة لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع مع المدونة والمبادئ العامة المحددة في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 واتفاق الأمم المتحدة لعام 1975 بشأن الأرصدة السمكية؛
- تعتمد وتنفذ التدابير اللازمة لكفالة صون الصيد العرضي:
  - وفقاً للنهج التحوطي المشار إليه في المادة 6 من اتفاق الأمم المتحدة لعام 1995 بشأن الأرصدة السمكية وكما هو محدَّد في المادة 6-5 و7-5 من مدونة المنظمة لعام 1995؛
  - وفقاً لنهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك؛
  - بما يتماشى مع قواعد القانون الدولي ذات الصلة، وبخاصة على النحو الذي وردت به في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982؛

- بما يتفق مع الصكوك الدولية ذات الصلة؛
- استناداً إلى أفضل المعلومات العلمية والفنية المتاحة، مع مراعاة معارف الصيادين.

- تدعم، من بين جملة أمور، ما يلي:
  - تطوير واستخدام معدات الصيد للتقليل إلى أدنى حد من الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع؛
  - بناء القدرات من أجل تحسين إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع، بما في ذلك، عند الاقتضاء، المشاركة في الإدارة المشتركة والإدارة المجتمعية لمصايد الأسماك.

101 - وينبغي أن تقوم الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك بما يلي:

- وضع خطط لإدارة مصايد الأسماك، إذا لم تكن قد وضعت خططاً لإدارتها، بما يتفق مع المدونة، على أن تشمل أهدافاً لترشيد استخدام المصيد، وإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع؛
- تشجيع اشتراك صيادي الأسماك في وضع تدابير إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع، مع الاعتراف بقيمة ما يتمتع به هؤلاء الصيادون من معرفة وخبرة؛
- التأكد من أن حوافز إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع كافية لتشجيع اعتماد تدابير الإدارة وردع التحايل عليها.

102 - وينبغي للدول أن تعزز وتبني قدرات المنظمات والترتيبات الإقليمية القائمة المعنية بإدارة مصايد الأسماك لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع، بما في ذلك عن طريق إدراج المبادئ الراسخة للقانون الدولي المعني والصكوك ذات الصلة ضمن ولاية تلك المنظمات أو الترتيبات.

103 - وعندما تكون الإجراءات المتخذة من الدول بشأن إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع أكثر فعالية إن وسِّعت لتشمل المناطق الخاضعة لولاية المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك، ينبغي النظر في الآتي لتحسين فعالية تلك الإجراءات:

- ينبغي للدول، عندما تتداخل مصايدها، أن تشجع المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك والشركاء المتعاونين على اعتماد تدابير مكمِّلة للتدابير الواردة في خططها الخاصة بإدارة الصيد العرضي؛
- ينبغي أن يدخل خبراء الصيد العرضي كمراقبين أو كأعضاء في الوفود الرسمية للمشاركة في الاجتماعات العلمية والفنية التي تعقدها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك للتصدي لمسألة الصيد العرضي (مثل جماعات العمل المعنية بالصيد العرضي، وجماعات العمل المعنية بالنُظم الإيكولوجية)؛
- ينبغي تنسيق جمع البيانات وتحقيق الاتساق في النظم التنظيمية ونُظم الإنفاذ.

اعتبارات إضافية بشأن تنفيذ الخطوط التوجيهية

104 - ينبغي أن تتعاون الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك لمعالجة القضايا المشتركة، من قبيل إعداد مواصفات وأدوات ومعلومات متوافقة ترمي إلى تيسير تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية.

105 - ينبغي أن تقوم الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك بتحديد المشاكل الناشئة المتعلقة بالصيد العرضي وكفالة التمويل الكافي لإعداد استجابات مبتكرة وسريعة للتصدي لها.

106 - ينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك أن تبقي جميع أصحاب الشأن المعنيين والجمهور الأوسع على علم بالتقدم المحرز في إدارة الصيد العرضي.

107 - ينبغي أن تستعرض منظمة الأغذية والزراعة، بناءً على التقارير التي تتلقاها كل سنتين من الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك، التقدم المحرز في تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية.

108 - ينبغي أن تتعاون الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك من خلال منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات ذات الصلة على توحيد إجراءات الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالصيد العرضي والمصيد المرتجع في مصايد الأسماك وفيما يتعلق بمعدات الصيد المعروفة بمشاكلها والإبلاغ عنها.

المتطلبات الخاصة للدول النامية

109 - عند تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية، ينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك أن تراعي المتطلبات الخاصة للدول النامية مراعاة تامة فيما يتعلق بإدارة الصيد العرضي في مصايدها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للبلدان والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك، ومنظومة الأمم المتحدة (بما فيها منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، والمؤسسات المالية، أن تساعد الدول النامية في تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية.

110 - ينبغي إيلاء الاعتبار لتعزيز قدرة الدول النامية على تطوير وإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع في مصايد الأسماك الخاصة بها من خلال المساعدة المالية والفنية، ونقل التكنولوجيا، والتدريب والتعاون العلمي، وفقاً للقانون الدولي والمدونة.

111 - ينبغي أن تهتم منظمة الأغذية والزراعة على وجه الخصوص بتقديم المساعدة الفنية إلى الدول النامية، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون الدولي، حسبما تقتضيه الأحوال، في مجالات من قبيل ما يلي:

- وضع خطط فعالة لإدارة الصيد العرضي؛
- رصد الصيد العرضي والمصيد المرتجع والإبلاغ عنه؛
- المساعدة الفنية لوضع وتكييف وتنفيذ تدابير مرتبطة بإدارة الصيد العرضي؛
- وضع سياسات وتشريعات داعمة؛
- تطوير نُظم فعالة للرصد والمراقبة والإشراف؛
- دعم تنفيذ خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، وخطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد، وخطة العمل الدولية لصيانة وإدارة أسماك القرش، وخطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة؛
- القضايا الأخرى ذات الأولوية التي تنشأ عن تنفيذ الخطوط التوجيهية.

الآثار الأخرى للصيد - خسائر ما قبل المصيد والصيد غير المقصود

112 - قد يحدث نفوق الكائنات في بعض مصايد الأسماك نتيجة التفاعل مع معدات الصيد بدون صيدها بالفعل (يطلق عليها "خسائر ما قبل المصيد"). وعلاوة على ذلك، فإن معدات الصيد

المفقودة أو المهملة أو المتروكة بأي شكل آخر قد تظل تتسبب في نفوق الكائنات ("الصيد غير المقصود").

113 - وبالنظر إلى ما تثيره تلك التأثيرات الناجمة عن الصيد من قلق خطير في بعض المناطق ومصايد الأسماك، ينبغي مراعاتها في خطط إدارة مصايد الأسماك. وتدخل هذه التأثيرات، في إطار بعض الولايات، ضمن التعاريف الرسمية لمصطلح "الصيد العرضي"، ولكنها لا تندرج تحت تعريف الصيد العرضي المستخدم في هذه الخطوط التوجيهية للأسباب التالية: (1) أن الكائنات لا يتم صيدها بالفعل؛ (2) أن التدابير المطلوبة لتقديرها والحد منها مختلفة عن التدابير المطلوبة في حالة الصيد العرضي. على أن خسائر ما قبل المصيد وآثار الصيد غير المقصود تتطلب عناية وإجراءات مركّزة.

114 - وتشمل الإجراءات الممكنة لتقييم تلك الآثار والتخفيف منها، من بين جملة أمور، ما يلي:

- اعتماد أهداف في خطط إدارة مصايد الأسماك للتقليل إلى أدنى حد من نفوق الكائنات نتيجة خسائر ما قبل المصيد والصيد غير المقصود؛
- تحسين المعلومات العلمية عن حجم وآثار خسائر ما قبل المصيد والصيد غير المقصود حتى يمكن إدراج تلك التأثيرات في تقديرات الأرصدة ومصايد الأسماك والنُظم الإيكولوجية؛
- استحداث تكنولوجيات واتخاذ تدابير لقياس الآثار المرتبطة بخسائر ما قبل المصيد والصيد غير المقصود والحد منها. وتشمل تلك الأساليب ما يلي: (1) تقدير خسائر ما قبل المصيد بحسب المعدات المختلفة التي تتسبب فيها؛ (2) تحديد ملكية المعدات؛ (3) الحد من خسائر المعدات؛ (4) المساعدة على استعادة المعدات المفقودة؛ (5) وضع حد لطاقة الصيد في المعدات المفقودة التي تستخدم مواد قابلة للانحلال.

الملحق ألف

نموذج عام لمفهوم المصيد - معدل من الملحق باء[13]

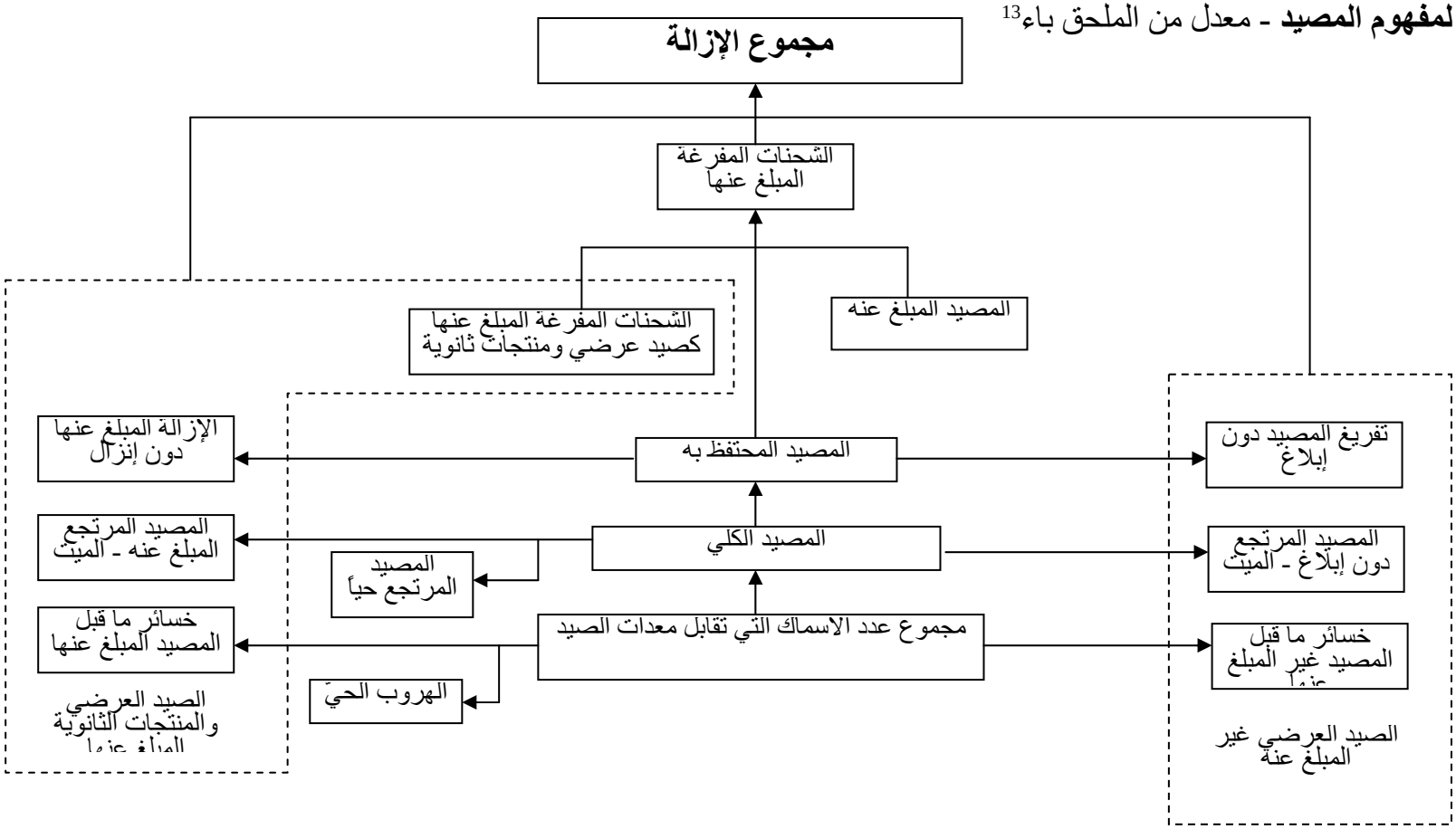

[13] www.fao.org/fishery/cwp/en. دليل معايير إحصاءات مصايد الأسماك الصادر عن فريق العمل لتنسيق الإحصاءات الخاصة بمصايد الأسماك. والغرض من دليل معايير إحصاءات مصايد الأسماك هو تغطية المفاهيم والتعاريف والمسائل ذات الصلة التي تستخدم في إحصائيات مصائد الأسماك من جانب الوكالات الدولية الأعضاء في فريق العمل لتنسيق الإحصاءات الخاصة بمصايد الأسماك.

قائمة المصطلحات المستخدمة في الملحق ألف

المصطلح	الوصف
أسماك	الأسماك في هذا السياق تشير إلى الكائنات التي تتأثر في أثناء الصيد وبعد مقابلتها، بما في ذلك الأسماك والإربيان والطيور البحرية والثدييات البحرية والسلاحف البحرية والشعاب المرجانية الحيّة وقنديل البحر، وما إلى ذلك.
مجموع الإزالة	مجموع الوزن الحيّ للأسماك التي تقتل في أثناء عملية الصيد.
المصيد الكلي	مجموع الوزن الحيّ للمصيد المتاح لمزيد من التجهيز.
المصيد المحتفظ به	مجموع وزن الأسماك المحتفظ بها كمنتج مفيد.
المصيد المبلغ عنه	نسبة المصيد المحتفظ به ويتم الإبلاغ عنها كمصيد.
شحنات المصيد المفرغة التي يتم الإبلاغ عنها	الوزن الحي للأسماك المحتفظ بها كمنتج مفيد ويتم الإبلاغ عنها وقت تفريغها.
الإزالة المبلغ عنها دون تفريغ	الوزن الحي للأسماك، مثل الأسماك المستخدمة كطُعم والتي يستهلكها طاقم السفينة أو التي تفسد أثناء التفريغ.
الشحنات المفرغة المبلغ عنها كصيد عرضي وناتج ثانوي	الوزن الحيّ للأسماك التي تصاب عَرَضياً في أثناء الصيد في مصايد أسماك مستهدفة معيَّنة ويبلغ عنها كصيد عرضي أو منتج ثانوي.
تفريغ المصيد دون إبلاغ	الوزن الحي للأسماك غير المبلغ عنها وقت تفريغها لأي سبب كان.
المصيد المرتجع - الميت	مجموع وزن الأسماك الكاملة التي لا تستوفي شروط الحجم أو التي لا يمكن بيعها أو غير المرغوب فيها على أي نحو آخر وتلقى ميتة في الماء وقت صيدها أو بعد ذلك بوقت قصير.
المصيد المرتجع - الحيّ	مجموع وزن الأسماك الكاملة التي لا تستوفي شروط الحجم أو التي لا يمكن بيعها أو غير المرغوب فيها على أي نحو آخر وتلقى حية في الماء وقت صيدها أو بد ذلك بوقت قصير.
خسائر ما قبل المصيد	مجموع وزن الأسماك التي تموت نتيجة مقابلة سفينة الصيد أو معدات الصيد ولكنها لا تتاح لمزيد من التجهيز. ويجوز الإبلاغ أو عدم الإبلاغ عنه.
الهروب الحيّ	مجموع وزن الأسماك التي تقابل معدات الصيد ولكنها تتفاداها أو تهرب منها وتبقى حيّة.

الملحق باء

أسباب المصيد المرتجع

ملحوظة: هذا الجدول منقول عن سلسلة دراسات مصايد الأسماك رقم 470. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 2005. 137 صفحة. وعلى الرغم من عدم تناوله بالكامل في مشاورة الخبراء، فقد جرى الاتفاق على إدراجه كدليل مفيد بشأن بعض أسباب المصيد المرتجع.

تصنيف أسباب المصايد المرتجعة

السبب/المتغير	التعليق/الأمثلة/الاتجاهات
البيولوجية	
تركيب الأنواع	من المحتمل أن التنوع الكبير للأنواع سوف يزيد من حصاد الأنواع الغير مستهدفة. أن التغيرات في تركيب الأنواع في المصايد قد يزيد أو ينقص من المصايد المرتجعة ويمكن ربطه مباشرة بالصيد الجائر. أن التغيرات في ممارسات المصيد المرتجع من المحتمل أن يكون لها علاقة بالتغير في نسبة النوع المستهدف
فئة السنة	العدد الكبير من الصغار في فئة السنة قد يزيد من المصايد المرتجعة
حالة الاستغلال (صيد مفرط)	أن الصيد الجائر قد يؤدي إلى نسبة كبيرة من الأسماك الصغيرة في محصول الصيد ومصيد مرتجع كبير لصغار الأسماك أو الأسماك الأقل من MLS؛ أن الكثافة المنخفضة لمخزون النوع المستهدف قد تؤدي إلى زيادة جهد الصيد والمصيد الجانبي الغير مرغوب
الجنس	المستهدف هو السمكة مع المبايض، الأسماك الغير ناضجة/الذكور قد ترمي
سامة/خطرة	على سبيل المثال، إنزال Lujanus bohar ممنوع في رينوين، قوبع لاسع
مواصفات السفينة	
حجم مكان حفظ الأسماك	المصيد الجانبي قد يتخذ المكان المخصص للنوع المستهدف
قدرة التبريد	أن جودة النوع المستهدف الأكثر قيمة قد تعاني؛ قدرة تبريد غير كافية؛ فترات تبريد مختلفة للأربيان والمصيد الجانبي، على سبيل المثال
الثلج المحدود في السفينة	أن جودة النوع المستهدف الأكثر قيمة قد تعاني إذا استخدم الثلج للمصيد الجانبي
كمية محصول الصيد	إذا كان محصول الصيد كبيراً، فإن المصايد المرتجعة قد تكون عالية
مصنع التصنيع	محصول الصيد الذي يزيد عن قدرة المصنع (مثل مصنع السوريمي، مصنع العلف السمكي). الأحجام الصغيرة/الكبيرة جداً لا يمكن تصنيعها عن طريق مكائن عمل الشرائح
تركيب محصول الصيد	الأحجام الصغيرة، الأسماك المتضررة، من المستحيل تقسيمه (الأسماك السطحية الصغيرة)
عمليات الصيد	
القبطان	آلية الدفع، التفضيلات الشخصية، المهارات
الانتقائية	تأثيرات واسعة على النوع المستهدف والمصيد الجانبي
دخل الطاقم	الدفع مرتبط باستعادة المصيد الجانبي، أو لا
طول الرحلة	المصايد المرتجعة تكون عالية في بداية الرحلة الطويلة
طول السحبة	المصايد المرتجعة قد تكون عالية إذا كان وقت السحب طويلاً، بسبب الأضرار على السمكة
فترة الغمر	المصايد المرتجعة عالية في الوقت الطويل للغمر بسبب الأضرار على السمكة، مثل الشباك الخيشومية الفرنسية في بحر سيلتك
وقت الرحلة	الفروقات في سلوكيات الأسماك النهار/الليل/المد والجزر، مثل الشارخة المخلبية Nephrops في بحر الشمال، المصايد المرتجعة قد تكون عالية في بداية الرحلة
منطقة الصيد	بعض المناطق معروف عنها التركيزات العالية لصغار الأسماك/الأسماك الغير تجارية/المفترسات (مصايد الخيوط)/قناديل البحر
موسم الصيد	القيود غالباً تطبق لتجنب محصول الصيد الكبير الغير مرغوب لصغار الأسماك
النقل في البحر	الدفع، سرقة النوع المستهدف
المعدة	
تحضير المعدة	قد يكون لها تأثير رئيسي في الجرف والخيوط الطويلة، مثل chafer
BRDs	تأثير رئيسي في بعض المصايد، مثل في النرويج، في NAFO، دعامات الشباك المربعة في جرافات الشارخة المخلبية، العديد من مصايد الجرف الاسترالية
الصنارة/نوع الخيط/الطعم	لها علاقة بالفهم، سلوك التغذية وعمق الصيد، مثل التونة/القرش
إجراءات المعالجة	تقييم الفعالية صعب بسبب المعدلات المنخفضة للصيد العرضي
الانتقائية	مواصفات المعدات قد لا تكون متناغمة مع القوانين، مثل MLS
السوق	
سوق ضعيف/لا يوجد	شارع في العديد من المصايد، مثل إربيان غويانا، إربيان موزمبيق، غير مجدي اقتصادياً

للصيد العرضي	تجميد الصيد العرضي ذو القيمة المنخفضة
الأسماك المتضررة	على سبيل المثال، تصطدم بكيس الشبكة، التحليل، أضرار القرش
الممنوع/العادات	عدم أو الاستهلاك المنخفض للقرش في جامايكا
الاحتفاظ بالصيد العرضي	استخدام وقت الطاقم في التقسيم، انخفاض كفاءة الثلاجات، كفاءة مخزن التبريد يتم تعويضها
خفض قيمة النوع المستهدف	
التقسيم العالي	شائع في العديد من مصايد الحصص (مثل الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية)
الأداء الاقتصادي الضعيف	قد يؤدي إلى الاحتفاظ بالمزيد من الصيد العرضي لتغطية التكاليف (ربح هامشي). قد يؤدي أيضاً إلى تخفيض جهد الصيد وانخفاض المصايد المرتجعة
التنظيم	
الترخيص	ترخيص الصيد قد يحد من محصول الصيد/الإنزال لأنواع محددة
تأثير المراقبين	وجود المراقب قد يؤدي إلى احتفاظ أكبر للصيد العرضي، يزيد من المصايد المرتجعة (مثل. إذا قام المراقب بمراقبة الحصص). أو زيادة تسجيل المصايد المرتجعة
التقسيم العالي/المخصص	شائع حيث يتم تطبيق الحصص بشدة
النوع المستهدف كنسبة من الإنزال	قد يؤدي إلى "مصيد مرتجع" أو رمي الأنواع الغير مستهدفة بعد الإنزال، ونعني بذلك الاحتفاظ بالصيد العرضي فقط حتى الإنزال أو الرمي اللاحق، مثل فرنسا
MLS	كلما كانت انتقائية المعدة أقل كلما زادت المصايد المرتجعة
حصة الصيد العرضي	يتطلب إلزام فعال، واحتمال عن طريق المراقب واحتمال الاحتفاظ بالصيد العرضي
الوقت/الموسم	فعال في تخفيض الصيد العرضي والمصيد المرتجع لصغار الأسماك
مستوى التطبيق	جميع المصايد المرتجعة التنظيمية لها علاقة قريبة بمستوى الإلزام أو ضغط مجتمع الصيد

المرفق جيم

أمثلة لكيفية تطبيق إطار الصيد العرضي المشار إليه في الفقرة 18 من "النطاق والمبادئ" على مختلف أنواع مصايد الأسماك.

ملاحظات:

- قد تشمل خطط إدارة مصايد الأسماك المشار إليها خطة لإدارة الصيد العرضي، وينبغي أن تكون متوافقة مع مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وأن تنفذ من خلال نهج النظام الإيكولوجي للإدارة.
- يقصد بعبارة "الاستخدام الرشيد" أن الاستخدام مستدام إيكولوجياً واقتصادياً واجتماعياً ويتفق مع مبادئ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

	نوع المصيد	الصيد العرضي	الأساس المنطقي	هدف الإدارة
-1	صيد الأنواع التي تقرر الولاية القانونية المختصة أنها محمية أو مهدَّدة بالانقراض أو معرضة للمخاطر.	نعم	هي الأفراد التي لا يقصد أخذها سواء استخدمت بعد ذلك أو لم تستخدم وسواء تم إطلاقها حية أو ميتة.	القضاء على ذلك أو التقليل منه إلى أدنى حد.
-2	الكائنات التي تقابل معدات صيد ولكنها تهرب أو يتم إطلاقها حية كجزء من عملية الصيد (وذلك مثلاً في أثناء مناورة التراجع باستخدام الشباك الجرافة المحوَّطة أو من خلال آليات الحد من الصيد العرضي).	لا	هذه الكائنات أُطلقت بدون أن يلحق بها أي ضرر كجزء من عملية الصيد قبل الإمساك بها.	زيادة فعالية استراتيجية آلية الهروب.
-3	الكائنات التي تقابل معدات صيد وتقتل (أو تصاب إصابة يرجح أن تؤدي إلى موتها)، ولكنها لا يحتفظ بها في معدات الصيد.	لا	يمثل ذلك حالة من حالات النفوق قبل المصيد ولا تعتبر صيداً عرضياً.	التقليل من ذلك إلى أدنى حد.
-4	الكائنات التي تصاب باستخدام معدات صيد وتقتل (أو تصاب إصابة يرجح أن تؤدي إلى موتها)، ولكنها تطلق قبل الإنزال على سطح المركب (مثل أسماك القرش التي تصاد بخيوط طويلة وتصاب وتقطع أثناء سحب الخيط؛ والأسماك المنزلقة في مصايد أعالي المحيطات).	نعم	تقابل معدات الصيد ولا تطلق حيَّة كجزء من عملية الصيد.	التقليل من ذلك إلى أدنى حد.
-5	تفريغ المصيد وتسويقه والإبلاغ عنه لدى سلطة شرعية معنية بإنفاذ خطة إدارة مصايد الأسماك (مصيد أسماك تجاري "نمطي").	لا	تؤخذ بما يتفق مع خطة إدارة مصايد الأسماك وتستخدم بصورة رشيدة.	الحفاظ على ذلك عند مستوى يمكن الاستمرار في تحمله.
-6	إنزال المصيد وتسويقه ولكن لا توجد خطة لإدارة مصايد الأسماك، واستخدام المصيد بشكل رشيد (مثلما في كثير من مصايد الأسماك المدارية وشبه المدارية).	لا	لا توجد أي خطة لإدارة مصايد الأسماك من أجل تنظيم المصيد، ولكن المصيد يستخدم بصورة رشيدة.	الحفاظ على ذلك عند مستوى يمكن الاستمرار في تحمله.
-7	إلقاء المصيد بسبب الحجم أو النوع أو الجنس غير المرغوب فيه أو ما إلى ذلك، سواء بإبلاغ أو بدون إبلاغ، وسواء أكان من المرجح أن يبقى المصيد على قيد الحياة أو أن يموت (مثلما في المصايد التي يرتفع فيها	نعم	المصيد لا يستخدم استخداماً رشيداً، سواءً أكان يخضع أو لا يخضع لخطة	التقليل من ذلك إلى أدنى حد.

	معدل القطع الانتقائي).		إدارة صيد الأسماك.	
-8	المصيد يشمل صغار الأسماك التي تفرغ ويبلغ عنها بما يتفق مع خطة إدارة مصايد الأسماك ويستخدم استخداماً رشيداً.	لا	التفريغ وفقاً لخطة إدارة مصايد الأسماك.	الحفاظ على ذلك عند مستوى يمكن الاستمرار في تحمله.
-9	المصيد يشمل صغار الأسماك التي لا يسمح بتفريغها أو التي عندما يتم تفريغها لا تستخدم استخداماً رشيداً (وذلك مثلاً بسبب عدم الدقة في انتقاء الحجم).	نعم	لا يتفق ذلك مع خطة إدارة مصايد الأسماك ولا يستخدم المصيد استخداماً رشيداً.	التقليل من ذلك إلى أدنى حد.
-10	صيد أنواع لا يسمح بها في أسطول معيَّن سواء أتم التفريغ والتسويق أو لم يتم.	نعم	المصيد لا يتفق مع خطة إدارة مصايد الأسماك.	التقليل من ذلك إلى أدنى حد أو تغيير النسب المخصصة للأساطيل.
-11	بالنسبة للأسطول الذي يستهدف أرصدة محددة، صيد أنواع/أرصدة أخرى لا يتم تفريغها وتسويقها والإبلاغ عنها وإدارتها في إطار خطة للإدارة حتى وإن كان ذلك في مصيد آخر (مثل الكثير من مصايد الأسماك المتعددة الأنواع)	لا	المصيد لا يتفق مع خطة إدارة مصايد الأسماك.	الحفاظ على ذلك عند مستوى يمكن الاستمرار في تحمله وترشيد المخصصات بين الأساطيل.
-12	بالنسبة لأسطول يستهدف تجمعات محدَّدة، صيد تجمعات أخرى يتم تفريغها وتسويقها والإبلاغ عنها، لكن لا توجد أي خطة إدارة تغطي تلك الأنواع/الأرصدة.	نعم	المصيد لا يتفق مع خطة إدارة مصايد الأسماك.	التقليل من ذلك إلى أدنى حد أو وضع خطة لإدارة تلك الأنواع/الأرصدة.

تتضمن هذه الوثيقة تقرير مشاورة الخبراء بشأن الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع، التي عُقدت في روما، إيطاليا، من 30 نوفمبر/تشرين الثاني حتى 3 ديسمبر كانون/الأول 2009. وعُقدت مشاورة الخبراء لاستعراض مسودة أوَّلية للخطوط التوجيهية الدولية بناءً على طلب لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثامنة والعشرين لعام 2009. واعتمدت مشاورة الخبراء مسوّدة نص يتضمن الخطوط التوجيهية الدولية سيحال إلى مشاورة فنية لاستعراضه والنظر فيه.

ISBN 978-92-5-606602-2

I1672Ar/1/08.10